



E/ECWA/85/IG.1/WP.1/Rev.1

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

ملخص حول

الأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية

للشعب العربي الفلسطيني

في منطقة غربي آسيا

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

E/ESCWA/85/IG.1/WP.1/Rev.1

86-0314

المحتويات

<u>المفحة</u>	
٩	تمدير
١	مقدمة
٣	الفصل الاول : الشعب الفلسطيني من الزاوية التاريخية حتى عام ١٩٤٨ ..
٦	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة البريطانية والاستعمار الصهيوني
١٦	التوزيع الديموغرافي في فلسطين (تقديرات الحكومة البريطانية لعام ١٩٤٦)
١٧	الحرب والتشريد
٢١	الفصل الثاني: احصاء الشعب الفلسطيني ومناطق توزيعه
٢٢	احصاء الشعب الفلسطيني
٢٧	نمط التشتت الفلسطيني
٢٩	التقسيم الى لاجئين وغير لاجئين
٢٩	اللاجئون المسجلون مع وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢
٣٣	الاشخاص المسجلون لدى الاونروا (حتى ٣٠ حزيران/يونيو من كل عام)
٣٤	الفصل الثالث: الاطار القانوني والمؤسسي للشعب الفلسطيني
٣٥	١- اسرائيل
٣٧	٢- الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة
٤٠	٣- الفلسطينيون في البلدان المضيفة
٤١	٤- الفلسطينيون في البلدان الاخرى لمنطقة غربي اسيا ..

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٢	الفصل الرابع: الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني
	أولا : التحولات التي تتعرض لها التكوينات الاقتصادية الفلسطينية.....
٤٤	ثانيا : التكوينات الاقتصادية الفلسطينية
	الف - التكوينات الاقتصادية الفلسطينية ضمن اطار الاقتصاد الاسرائيلي
٤٥	١- الفلسطينيون داخل اسرائيل
٤٦	٢- الضفة الغربية وقطاع غزة
٥١	باء - التكوينات الاقتصادية في البلدان المضيفة
٥١	المخيمات الفلسطينية
٥٢	جيم - التكوينات الاقتصادية للجماعات المهاجرة
	دال - التكوينات الاقتصادية للجماعات المهاجرة المستوطنة
٥٤	ثالثا : اقتصاديات شبه التكامل
٥٧	الفصل الخامس: الأوضاع الاجتماعية للشعب الفلسطيني
٥٧	الف - السمات العامة للمجتمع الفلسطيني
٥٧	١- الاتجاه نحو التكامل
٥٨	٢- انتشار التعليم
٥٩	٣- الرفض
٥٩	باء - الفلسطينيون في حدود فلسطين التاريخية
٥٩	١- اسرائيل
٦٢	٢- الضفة الغربية وقطاع غزة

المحتويات (تابع)

المفحة

٦٥	الفصل السادس: المؤسسات والنشاطات في اطار منظمة التحرير الفلسطينية..
٦٥ خلفية عامة
٦٨	الظروف التي مهدت لقيام منظمة التحرير الفلسطينية
٦٩ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية
٧٣ اطار عمل المنظمة وهيكلها التنظيمي
٧٣	(أ) الهيئات الرسمية
٧٤	(ب) المنظمات الشبه رسمية
٧٥ الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية
٧٦	(ج) الهيئات غير الرسمية
٧٧	الفصل السابع: تلخيص
٧٧	أولاً: الخلفية التاريخية
٨٠	ثانياً: التفتت السياسي
٨٢	ثالثاً: التفتت الاقتصادي
٨٢	رابعاً: التفتت الاجتماعي
٨٤	خامساً: التلاحم الفلسطيني وتأكيد الهوية الفلسطينية ...

تمديد

١- اتخذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الثالثة (الدوحة - قطر من ١٠ الى ١٥ ايار/مايو ١٩٧٥) القرار رقم ٢٧ (د-٣) الذي تطلب فيه من الامين التنفيذي اتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع دراسة شاملة عن الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني.

٢- بتاريخ ١٩٨١/٤/١٤ وقعت الامانة التنفيذية عقدا مع مؤسسة تيم انترناشونال (شركة الخبراء العرب في الهندسة والادارة) تلتزم المؤسسة بموجبه باعداد الدراسة وقد انجز وضع الدراسة في حينه.

٣- اتخذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها العاشرة (بغداد - العراق من ٧ الى ١١ ايار/مايو ١٩٨٣) قرارا برقم ١٢٣ (د-١٠) كان من جملة ما جاء فيه ما يلي:

«وبناء على رغبة الدول الاعضاء بتقديم معلومات وافية عن اوضاع الشعب الفلسطيني لمؤتمر باريس الذي سيعقد من ١٦ الى ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٣ في مقر اليونيسكو. تشكيل لجنة فرعية من الاعضاء التالية: منظمة التحرير الفلسطينية، مصر، العراق، الكويت، الاردن، المملكة العربية السعودية، لبنان ومن يرغب بالحضور من الدول الاعضاء الاخرين، تجتمع في ٦/٢٨ لغاية ١٩٨٣/٧/١ في مقر الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بغداد لاعادة صياغة التقرير المشار اليه في الوثيقة E/ECWA/166/Add.1 في ضوء الملاحظات التي ترد من الدول الاعضاء ومناقشات اللجنة الفرعية ومع ملاحظة حذف قائمة الوثائق الواردة في الصفحتين ١٣١ و ١٣٢ في الوثيقة المشار اليها، ووضع التقرير بصيغته النهائية كوثيقة صادرة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بهدف تقديمه الى المؤتمر الدولي حول القضية الفلسطينية، المشار اليه اعلاه.

٤- أصدرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بعد ذلك في دورتها الحادية عشرة قرارها رقم ١٢٤(د-١١) بتاريخ ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، الذي يقضي بما يلي:

أولاً: إحالة الدراسة الكاملة مع ملخصها، على الدول الاعضاء لإبداء ملاحظاتهم حولها خلال فترة لا تزيد على أربعة أشهر.

ثانياً: تكلف اللجنة الفرعية السباعية المشار اليها في القرار ١٢٣(د-١٠) بالاجتماع بعد تلك الفترة لتنقيح الدراسة بكاملها وكذلك ملخصها والخروج بدراسة جديدة، والانتهاء من كل ذلك خلال فترة لا تزيد عن ثمانية أشهر.

٥- ثم أصدرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الثانية عشرة قرارها رقم ١٤١(د-١٢) بتاريخ ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥ الذي يقضي بما يلي:

أولاً: إحالة الدراسة الى الامانة التنفيذية لتنقيحها بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الاردنية الهاشمية ومن يرغب في الحضور من الاعضاء الآخرين، على ان تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المرسله او التي ترسل خلال فترة اقصاها نهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٨٥.

ثانياً: أن تبدأ اللجنة عملها خلال شهر واحد من تاريخه على ان تنتهي من مهمتها في فترة اقصاها نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٨٥.

ثالثاً: أن يدعو الامين التنفيذي الى عقد اجتماع حكومي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في موعد اقصاه نهاية شهر تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ لإقرار الدراسة.

٦- وبتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥ اجتمعت في مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بغداد هذه اللجنة الفرعية بحضور ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، والجمهورية العراقية، فضلا عن لجنة عمل مشكلة خصيما لهذا الغرض من الامانة التنفيذية، وأجرت المراجعة والتنقيح والتعديل اللازم على الدراسة بأكملها وعلى ملخصها. وبذلك يكون ما صدر عنها، وبعد أن يتم اقراره من جانب الاجتماع الحكومي اللجنة الحكومية التي سيدعو الاميين التنفيذي الى عقدها خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، بمثابة وثيقة صادرة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وفقا لمضمون القرار رقم ١٢٢(د-١٠).

مقدمة

يعتبر هذا الملخص بمثابة دراسة موجزة ومكثفة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني الموزع حاليا في مختلف بلدان غربي آسيا نتيجة تشرد الجزء الاكبر منه مع قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ووقوع الجزء الاخر تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧.

وقد تم اعداد الملخص من واقع الدراسة الكاملة المقدمة من شركة «تيم انترناشيونال» بعد أن تم تنقيحها وتعديلها من جانب اللجنة الفرعية.

والمقصود بالشعب الفلسطيني في هذه الدراسة هو كل من ينتمي الى تلك الجماعة العربية التي شكلت الغالبية العظمى من سكان فلسطين حتى عام ١٩٤٨.

وتهدف الدراسة الى التعرف على حجم المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون في المناطق المختلفة بصفتهم جماعة لها شخصيتها الوطنية النابعة من الارض والحضارة المشتركة والمعاناة المتماثلة والمصير المشترك، بعد أن تم تجريد الجزء الاكبر منهم من قاعدتهم المادية الرئيسية، الارض، وحرمان الجزء الاخر الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي من السيطرة على مقدراته وموارده، واستخلاص النتائج المترتبة على هذه المعاناة.

Blank page

Page blanche

الفصل الاول

الشعب الفلسطيني من الزاوية التاريخية

حتى عام ١٩٤٨

ينحدر الفلسطينيون من مختلف الموجات البشرية التي وفدت على فلسطين منذ فجر التاريخ بدءا بأول موجة معروفة وهي الموجة الكنعانية التي انطلقت من الجزيرة العربية واقامت حضارة زاهرة في فلسطين منذ الالف الثالثة قبل الميلاد. وقد استقرت شخصيتهم العربية منذ الفتح العربي لفلسطين في القرن السابع الميلادي حيث اصبحت اللغة والثقافة العربية لغة وثقافة الجماعة الفلسطينية.

وقد شكلت فلسطين منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى جزءا من الامبراطورية العثمانية شأن معظم اجزاء المنطقة العربية، وكانت غالبية السكان مؤلفة من الفلاحين الذين كانوا يعيشون ويعملون ضمن مجتمع تقليدي قائم على اقتصاد المقايضة البسيط وكانت القرية هي قلب المجتمع الريفي وتشكل الوحدة الاهم في حياة الفلاح الفلسطيني بعد الحموله «العائلة الممتدة - Extended Family»، خاصة بعد انهيار التنظيم والامن والمواصلات العائده للفترة العثمانية الاولى خلال القرن السابع عشر، حيث ازدادت القرية عزلة وانطواء على ذاتها لحماية نفسها وصيانة ابنائها وممتلكاتها وشرفها ضد الابتزاز الذي اخذ يمارسه ملتزمو الضرائب. وكثيرا ما كانت القرى المتجاورة تتآلف مع بعضها اما بحكم الجوار او صلة القرابة حيث تمتد الحموله احيانا في اكثر من قرية (١).

وكان نظام ملكية الارض الذي ظل سائدا حتى منتصف القرن التاسع عشر هو نظام المشاع، حيث المالك الحقيقي للأرض هو الامة. وقد تمثل ذلك في العهد العثماني بشخص السلطان. وكان التصرف بالارض يجرى على نحو متوارث وعلى أساس حق الانتفاع،

W. Polk, D. Stamler, "Backdrop to Tragedy", Boston, 1957, pp. (١)
47-49- 238.

حيث كان سكان القرية يمتلكون الأرض بصورة جماعية لقاء ضريبة يدفعونها للحكومة العثمانية، كما كان جميع القرويين يشتركون في حقوق المراعي وحقوق الاحتطاب والمياه وغير ذلك من الموارد التي تتوفر في الأراضي المجاورة والتابعة للدولة. ومنذ القرن السابع عشر، أصبحت الكثير من القرى تتمتع بالاكثفاء الذاتي على نحو متزايد حيث كانت كل قرية تزرع مختلف الحبوب والخضروات والفواكه وتربية المواشي والدواجن، كما تطورت فيها حتى أنواع المهارات الحرفية (١).

وقد أدى نظام المشاع هذا إلى تنمية روح الجماعة بين القرويين والتماسك بين أبناء المجتمع الواحد وسيادة القيم العائلية الأبوية.

غير أن ما حدث من تطورات في الأراضي العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وفي مقدمتها تغلغل النظام الرأسمالي الذي تجسد في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وانتشار طرق المواصلات واتساع المصالح التجارية، ما لبث أن أدى إلى بروز نظام الملكية الخاصة للأرض وانتشار ظاهرة إنتاج السلع لأغراض التصدير والتعامل بالنقد، حيث بادرت الحكومة العثمانية في عام ١٨٥٨ إلى إصدار قانون الأراضي الجديد الذي أجازت فيه حق شراء الأراضي لمن يرغب في ذلك، كما اتبعته في عام ١٨٥٩ بقانون تسجيل الأراضي واستصدار سندات التملك (الطابو). وكانت النتيجة النهائية هي تركيز الأرض في أيدي ملاك الحيازات الكبيرة، وهم عادة، الوجهاء من أفراد الأسر الكبيرة.

كانت الجماهير الفلاحية التي تشكل غالبية السكان هي المتضرر الأول من هذه القوانين وذلك نظراً لعدم قدرة الفلاحين على شراء الأرض التي طالما اعتبروا أنفسهم المالكين الحقيقيين لها، بسبب ارتفاع الأسعار وفداحة الضرائب والرسوم المترتبة على ذلك، حيث ما لبث العديد من الفلاحين أن وجدوا أنفسهم أجراء فوق الأرض التي اشتراها عدد من أبناء البورجوازية الناشئة.

وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن هناك اجماعاً لدى مختلف الدارسين لتلك الحقبة التاريخية بأن الفلاح الفلسطيني قد بقي حتى الحرب العالمية الاولى في حالة جيدة نسبياً رغم مختلف الضرائب التي تحتم عليه دفعها للدولة وللمالك الجديد، كضريبة العشر وضريبة الاموال المنقولة وضريبة المواشي وغير ذلك من اشكال الضرائب غير المباشرة الاخرى. فقد ظل الفلاحون يعتبرون انفسهم المالكين الحقيقيين للارض بسبب استمرارهم في العمل فوق نفس الارض على النحو الذي كانوا عليه في السابق، اذ كان الملاك الجدد غالباً يعيشون في المدن او يمارسون التجارة ويكتفون بما يأتهم من ريع اراضيهم باعتباره عملاً استثمارياً. وتستثنى من ذلك حالات قليلة تم فيها طرد بعض الفلاحين من الاراضي التي اشترتها المؤسسات الصهيونية في نهاية القرن المذكور نتيجة لصدور قرار عثماني منذ عام ١٨٦٩ أتاح للجانب شراء الارض (١). وقد أدت تلك الحالات الى وقوع أولى الصدامات بين الجماهير الفلاحية الفلسطينية والمستوطنين اليهود الجدد (٢).

وقد شهد النصف الاخير من القرن التاسع عشر انتعاشاً عاماً تمثل في انتشار الزراعة في كافة انحاء فلسطين وزيادة الانتاج نتيجة نمو الاقتصاد النقدي وتزايد الطلب على السلع الزراعية. كما شهدت الفترة ذاتها نمواً واضحاً في السكان حيث قدر عدد سكان فلسطين العرب بنحو نصف مليون نسمة، وقد ترافق ذلك مع حدوث هجرة من الريف الى المدن التي أخذت بالانتعاش بفعل عمليات التحديث الجارية في المجتمع ككل (٣).

(١) هير شلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥.

(٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث.

(٣) هير شلاغ، مصدر سابق.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة البريطانية والاستعمار الصهيوني

كان من المفترض بعد انحسار السيادة العثمانية عن المنطقة العربية ان تتمتع شعوب المنطقة باستقلالها وسيادتها تطبيقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الصادر في عام ١٩١٩. غير ان قيام بريطانيا في عام ١٩١٧ باصدار وعد بلفور الذي تم إلحاقه بمك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم، قد حال دون تمتع فلسطين بحق تقرير المصير والاستقلال الوطني. وقد استغلت بريطانيا سلطتها كدولة منتدبة لتنفيذ ما تعهدت به في وعد بلفور من إقامة «وطن قومي لليهود في فلسطين» وذلك بفتح ابواب الهجرة اليهودية وتيسير عملية انتقال الأرض الى الحركة الصهيونية ودعم بناء اقتصاد يهودي، الأمر الذي أدى الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

ففي مجال انتقال الأرض، يجدر الذكر بأن قانون الطابو الذي أصدرته الدولة العثمانية في القرن السابق لم يكن قد تم تطبيقه على نحو شامل حيث بقيت مساحات عديدة من الأراضي غير محددة أو مسجلة، واستمر الفلاحون يعيشون ويعملون فوق الأرض على النحو الذي كانوا عليه في القرون السابقة. وكان أول إجراء اتخذته السلطات البريطانية عقب احتلالها فلسطين مباشرة خلال الحرب العالمية الأولى وقبل صدور مك الانتداب، هو تعليق عمليات انتقال الأراضي، وذلك من تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٢٠. وعندما أعيد فتح السجلات البريطانية في ذلك التاريخ الأخير، تبين وجود استملكات يهودية يرجع تاريخها الى ما قبل عام ١٩٢٠. ويقدر مجموع مساحتها بنحو ٦٥٠ ألف دونم (١). ويرجح بعض الدارسين لتلك الفترة بأن بعض هذه الاستملكات قد تم على شكل انتقالات غير مشروعة في غضون فترة التعليق التي استغرقت ٢٢ شهراً (٢). وفي عام ١٩٢٠ أصدرت السلطات البريطانية «قانون انتقال الأراضي» الذي

Government of Palestine, A Survey of Palestine, I, The Government (١)
Printer, Jerusalem, 1945-46, p.244.

Polk, op. cit, P. 71. (٢)

نظم عملية انتقال الارض وتحديدّها وتسجيلها رسمياً. وعلى الرغم من أن هذا القانون والتعديل الذي ادخلته الحكومة عليه في عام ١٩٢١ قد بدا في ظاهره وكأنه يرمي الى حماية السكان الاصليين العاملين في الارض، فقد كان الهدف الحقيقي من ذلك القانون هو تنظيم وتقنين عملية انتقال الاراضي للحركة الصهيونية، حيث اقتصرت عمليات تحديد وتسجيل الاراضي على تلك التي تنتقل الى الحركة الصهيونية، حيث انه في عام ١٩٤٨ وهو العام الذي انتهى فيه الانتداب البريطاني على فلسطين، لم تكن حكومة الانتداب قد مسحت وسجلت سوى ٥ في المائة من اراضي فلسطين، وهي الاراضي التي انتقلت الى الحركة الصهيونية (١).

وعلى الرغم من صغر مساحة الارض التي انتقلت الى الحركة المذكور حتى نهاية الانتداب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، والتي بلغت في مجموعها نسبة تتراوح بين ٧ و ٨ في المائة من مجموع مساحة فلسطين البالغة ٢٧.٠٢٧ كيلومتر مربع (٢٦٣٢٣.٠٢٣) دونم، فقد شكلت تلك الاراضي جزءاً من اخصب اراضي فلسطين العامرة بالزراعة والمزارعين الفلسطينيين*، الامر الذي أدى الى مضاعفات خطيرة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين نتيجة قيام الحركة الصهيونية بطرد المزارعين الفلسطينيين من الارض وحرمانهم من العمل فوقها حتى كاجراء.

(١) Village Statistics 1945, Publication of Government of Palestine, Edited by S. Haddawi, Palestine Research Centre, Beirut, 1970, p. 20.

(*) ركز العديد من الصيونييين ومنهم الخبير الزراعي غرانوت والمنسّوب السامي هيربرت صموئيل على مقولة جندب فلسطين قبل مجيئ الصهاينة فوصف صموئيل على سبيل المثال سهل مرج بن عامر الذي انتقل الى الحركة الصهيونية في عام ١٩٢١ بأنّه «مخراوى في معظمه وغير مستغل قبل مجيئ الاستيطان اليهودي» (تقرير هوب سيمبسون، القسم الاول ص ١٦-١٧)، علماً بأن هذا السهل هو نفسه الذي وصفه لورانس اوليفانت في كتابه (Haifa, or Life of Modern Palestine, p. 60) في عام ١٨٨٧ بقوله: «أنه بحيرة خضراء ضخمة من القمح المتماوج حيث ترتفع تلاله المتوجة بالقري كالجزر وسطها، وهي تقدم للناظر احدى الصور البالغة التأثير عما يمكن تصوّره من الخصب الوفير». وفي عام ١٨٩٧ وصف الكاتب الاميركي Mark Twain لدى زيارته لها بأنها «رقعة من الخضرة المتشبكة». اما المفكر اليهودي اشر غرينزبرغ Usher Grinsberg (احساد هاعام) فكتب في عام ١٨٩١ قائلاً: «ان فلسطين ليست صغيرة فحسب بحيث أنها لا يمكن أن تستوعب يهود العالم، بل هي أهلة بالسكان ومعظم أراضيها مزروعة باستثناء بعض التلال والاراضي الرملية». (في From Haven to Conquest, edited by Walid Khalidi, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971, p. 824).

فبين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ كان قد تم طرد نحو ٣٠ الف عائلة فلاحية فلسطينية (١)، التي اصبحت بدون مورد رزق. وقد تراكمت الازمة الاقتصادية العامة خلال سنوات ١٩٣٦-١٩٣٠ مع تدفق المهاجرين اليهود وتزايد عمليات انتقال الارض وانتشار البطالة بين الفلسطينيين، الامر الذي ادى الى اندلاع انتفاضة عام ١٩٣٩ الفلاحية. وهي الانتفاضة التي دفعت بالحكومة البريطانية الى ارسال لجان التحقيق لدراسة الوضع في فلسطين، حيث أوصى تقرير لجنة شو (Shaw) بوجوب منع الهجرة اليهودية وفق المعدلات الحاصلة، كما أشار التقرير الى انه «لا توجد أراض بديلة يمكن للأشخاص المطرودين ان ينتقلوا اليها، ونتيجة لذلك يجرى خلق طبقة من الناس الذين لا يملكون أرضا ويملكهم شعور السخط والاستياء. ان فلسطين لا تستطيع اعالة مجموع من السكان الزراعيين اكبر عددا من المجموع الذي تعيله في الوقت الحاضر، ما لم تمر طرق الزراعة وأساليبها في عملية تغير جذري» (٢).

أما الخبير الزراعي هوب سيمبسون (Simpson) الذي تم ايفاده الى فلسطين في العام ذاته لنفس الغرض، فقد جاء في تقريره أن «تقطيع الارض العربية قد وصل الى درجة خطيرة وأن استملاك اليهود للاراضي يعرض السكان لمزيد من الضغط وأنه لو جرى تقسيم كل الاراضي المتبقية على السكان الاصليين فلن يكفي ذلك لتوفير مستويات معيشة مقبولة لهم. وقد أوصى سيمبسون بتطبيق برنامج انمائي وبتعليق كل الهجرة اليهودية الى المناطق الريفية» (٣).

(١) وثيقة تعود لعام ١٩٣١ في «الأممية الشيوعية والثورة العربية»، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٦٢.

(٢) Great Britain, Commission on Palestine Disturbances of 1929 (Parliamentary Papers, Cmd 3530, London 1930, p. 12).

(٣) Hope Simpson Report, in "Polk", op. cit, p. 140.

وقد تطرق هوب سيمبسون في تقريره الى ناحية بالغة الخطورة بقوله: «ان الارض التي تنتقل الى الحركة الصهيونية انما تصبح -Extra territorial» وان النتيجة التي أسفر عنها شراء الصندوق القومي اليهودي للاراضي في فلسطين هي اخراج تلك الاراضي من اقليم البلاد، حيث يبطل اذ ذاك كونها ارضا يستطيع العربي أن يجني منها أية منفعة الآن او في المستقبل، وليس فقط انه لا يستطيع ابدا تعليل النفس باستئجارها أو حراستها، بل هو محروم منها الى الابد بموجب احكام الايجار الصارمة لدى الصندوق القومي اليهودي، فالارض ملك موقوف وثابت»(١).

اضافة الى ذلك، فقد اعتمدت السلطات البريطانية اغراق البلاد بسيل المهاجرين اليهود الذين اخذوا يزاحمون الفلسطينيين على مجالات العمل المحدودة ضمن اطار محدودية الطاقة الاقتصادية لفلسطين في ذلك الحين(*) . فقد ارتفع عدد المهاجرين اليهود من ٨٣٧٩٠ نسمة في عام ١٩٢٢، الى ١٧٤٦٠٦ في عام ١٩٣١، الى ٦٠٨ آلاف في عام ١٩٤٧، وكان عدد الفلسطينيين اصحاب البلاد الاصليين قد ازداد نتيجة الزيادة الطبيعية خلال نفس الفترة من ٦٥٠٦٤١ الى ٨٤٨٦٠٧ الى ١٢٩٣٠٠٠ (٢).

(١) Haddawi, Palestine Diary, Palestine Research Centre, Beirut, 1970, p. 234.

(٢) استنادا الى المصدر السابق ، Survey of Palestine .

* كان من بين الاسباب الرئيسية التي دعت بريطانيا والدول الاوروبية الغربية عامة الى تبني المشروع الصهيوني هو التخلص من المهاجرين اليهود المتدفقين عليها من شرق اوروبا. ففي عام ١٩٠٥ اصدرت بريطانيا لائحة الغرباء - Aliens Bill - التي حددت دخول اليهود الى بريطانيا وذلك في عهد رئيس الوزراء بلفور نفسه، وقد تبعها بعد ذلك في اتخاذ نفس الاجراءات كل من المانيا وفرنسا ودول اوروبية اخرى، ومنذ عام ١٩٣١ اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الاجراءات للحد من الهجرة اليها، والتي صدرت في عام ١٩٣٩ تحت اسم «خطة الاصول القومية» والتي ظلت سارية المفعول الى ما بعد الحرب العالمية الثانية - راجع بهذا الشأن :

From Haven to Conquest, op. cit, pp. 97, 195, 854.

كذلك فقد اعتمدت السلطات البريطانية سياسة ارهاق الفلسطينيين العرب بالضرائب، سواء تلك التي فرضتها على الفلاحين أو تلك التي فرضتها على المستوردات ضمن سياستها الرامية الى دعم الصناعة اليهودية الناشئة مما اجبر العرب على شراء منتجاتها، وأدى الى اغراق الجماهير الفلاحية بشكل خاص، والتي كانت تشكل خلال فترة الانتداب نحو ٨٠ في المائة من مجموع السكان العرب، في بحر من الديون. فضرائب الاملاك الزراعية كانت تجمع على الارض الزراعية بنسبة ١٠ في المائة من المحصول المفترض بغض النظر عن كمية المحصول الفعلي الناتج في كل عام والذي يستهلك نصفه عادة من قبل الملاك الصغار من الفلاحين أنفسهم. وقد تضاعف مقدار هذه الضريبة عدة مرات خلال الفترة الانتدابية. ويشير تقرير لجنة جونسون - كروسبي Johnson-Crosbie الصادر في عام ١٩٣٠ الى فداحة الديون التي تخبط فيها الفلاح الفلسطيني من خلال دراسة اجرتها على ١٢ في المائة من القرى الفلسطينية وشملت ٢٦ في المائة من العائلات الفلاحية حيث تبين بأن معدل ديون الفلاح قد بلغت ٢٧ جنيها فلسطينيا في العام بينما كان معدل دخله ٢٥-٣٠ جنيها في العام الواحد ايضا (١). كذلك فرضت الحكومة رسوم جمركية باهظة على السلع المستوردة المماثلة للسلع التي تنتجها المصانع اليهودية بينما أعفت المواد الخام التي تحتاجها تلك المصانع من الضرائب حيث ارتفعت مكوس الجمارك من ١١ في المائة في بدء الانتداب الى ٢٦ في المائة في عام ١٩٣٥، ويذكر مثلا أن الضرائب بلغت ١٠٠ في المائة على السكر و ١٤٩ في المائة على الدخان و ٢٠٨ في المائة على البنزين و ٤٠٠ في المائة على الثقاب و ٢٦ في المائة على القهوة (٢). هذا مع العلم ان الصناعات العربية لم تأخذ بالظهور الا في أوائل الثلاثينات نتيجة توفر بعض رؤوس الاموال لدى البورجوازية الفلسطينية حيث تأسس في عام ١٩٣٠ البنك الزراعي الصناعي العربي كما تأسس في عام ١٩٣٤ البنك العربي واخذت بعض الصناعات الصغيرة بالظهور. غير أن هذه الصناعات لم تكن بالتأكيد قادرة على

(١) Sayegh, R., Palestinians, from Peasants to Revolutionaries, London, 1979.

(٢) مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، دمشق، ١٩٣٨، ص ٦٣.

منافسة الصناعات اليهودية نتيجة تدفق الاموال الكثيرة من قبل المنظمات الصهيونية على فلسطين والتي قدر مجموعها حتى عام ١٩٤٨ بنحو ٤٣٥ مليون دولار، أي ما يعادل ١٥ مليون دولار سنويا لمدة ثلاثين عاما (١).

ويمكن قياس اهمية هذه المبالغ بالمقارنة بالمبالغ التي انفقتها حكومة الانتداب، التي تراوحت ميزانيتها الاجمالية من ١٠ ملايين دولار سنويا في اوائل العشرينات الى حوالي ٤٠ مليون دولار سنويا في الاربعينات (٢). وبالنظر الى النسبة الكبيرة من الاموال التي كانت حكومة الانتداب تنفقها على الدفاع (سواء كان ذلك لتحقيق مصالح الامبراطورية البريطانية او لتحقيق مصالح المجتمع اليهودي ضد مصالح المجتمع العربي) او على الخدمات الاجتماعية لمصالح يهود فلسطين، يلاحظ ان الموارد المالية والاقتصادية التي كانت متاحة للعرب لم تشكل الا جزءا يسيرا من الموارد المتاحة لليهود.

وقد شكلت السنوات ١٩٣٣-١٩٣٩ سنوات حاسمة في تدعيم الصناعة اليهودية نظرا لسريان مفعول الاتفاقية الموقعة بين المانيا النازية والحركة الصهيونية والتي تعرف باسم «اتفاقية الهاعفارا» (*)، حيث بلغت قيمة الآلات الصناعية المستوردة من المانيا خلال تلك الفترة نحو ٧٤ في المائة من مجمل ما تم استيراده من الآلات طيلة الفترة التي سبقت عام ١٩٤٤ (٣).

(١) Halperin, The Political World of American Zionism, Detroit, 1961, P. 325.

(٢) المصدر نفسه.

(*) تعرف «الموسوعة اليهودية»، المجلد السابع، ص ١٠١٢ اتفاقية الهاعفارا بانها «شركة لتحويل (نقل) الممتلكات اليهودية من المانيا النازية الى فلسطين». وقد نصت الاتفاقية على: «يتمكن المهاجرون او الذين يودون الهجرة الى فلسطين من نقل رؤوس اموالهم من المانيا الى فلسطين بشرط ان يصدر من المانيا الى فلسطين بضائع مساوية في القيمة لرؤوس الاموال المنقولة». لمزيد من التفاصيل، راجع: Hurewitz, Economic Survey of Palestine Tel Aviv, 1938, p. 83.

(٣) Bourgey et al., Industrialization et changements sociale dans l'Orient, Arab, Cermoc, Beirut, 1982, p. 359.

ويذكر بأن نصيب اليهود من الدخل القومي الاجمالي في فلسطين عام ١٩٣٦ قد بلغ ٥٢٧ في المائة اي نحو ١٧ر٨ مليون جنية استرليني، مقابل ٤٧ر٣ في المائة للقطاع العربي اي حوالي ١٦ مليون جنية استرليني. وذلك، في حين ان تعداد اليهود كان يشكل نسبة ٢٨ في المائة من مجموع سكان فلسطين في نفس العام. وقد ارتفع نصيب اليهود من الدخل القومي الاجمالي عام ١٩٤٤ ليصل الى حوالي ٦٠ في المائة في حين ان نسبة السكان اليهود كانت قد بلغت فقط ٣٠ر٤ في المائة (١).

وقد بلغ مجموع المؤسسات الصناعية العربية في عام ١٩٣٥ نحو ٣٤٠ مؤسسة مقابل ٨٧٢ مؤسسة يهودية، وفيما بلغت التوظيفات العربية ٧٠٤ر٠٠٠ جنيها فقد بلغت التوظيفات اليهودية نحو ٤٣٩١ر٠٠٠ جنيها، وكانت المؤسسات العربية تستخدم نحو ٤٠٠٠ عامل عربي بينما كانت المؤسسات اليهودية تستخدم ١٣٦٧٨ عامل يهودي، وكانت المؤسسات العربية تنتج ما قيمته ٥٤٥ ألف جنية بينما بلغ انتاج المؤسسات اليهودية ستة ملايين جنية، هذا اضافة الى ان اليهود قد حصلوا على ٩٠ في المائة من الامتيازات التي منحتها الحكومة والتي بلغت توظيفاتها نحو ٥٧٨٩ر٠٠٠ جنية (٢).

وازاء تفاقم الاوضاع الى درجة خطيرة، فقد اندلعت الثورة الفلسطينية العربية في عام ١٩٣٦ في جميع انحاء البلاد بدءا بالمراكز الحضرية بمبادرة من العمال والمثقفين لكي تلتف حولها جماهير الفلاحين وتشكل مادتها الرئيسية حتى عام ١٩٣٩ الذي تم فيه تطويق الثورة. فقد قامت القوات البريطانية بالتصدي للثورة بمختلف الاسلحة المتطورة من دبابات وطائرات واستقدمت من اجل اخمادها نحو ٣٠ ألف جندي واعتقلت اكثر من ٥٦٠٠ شخصا واصدرت احكاما باعدام ٥٤ عربيا ووضعت قانون الطوارئ لاجل تجريد الشعب الفلسطيني من السلاح فارضة اقصى العقوبات على حيازة الاسلحة بما فيها العمي، في الوقت الذي كانت فيه المنظمات الصهيونية تقوم بتجميع وخزن الاسلحة

Himadah, S., "Economic Organization of Palestine" American Press, (١)
Beirut, 1938, p. 531.

Weinstock, N. Le Seionisme Centre Isreal, Paris, 1969, P. 65. (٢)

بموافقة سلطات الانتداب ومساعدتها، تلك المساعدات التي اعترف بها بن غوريون في مقالته المنشورة في الجويش اوبزيرفر بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٧ (١). وقد قدر عدد الضحايا من الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات البريطانية والمنظمات الصهيونية المعروفة باسم فرق الليل الخاصة - Special Night Squads التي أشرف الضابط البريطاني وينغيت على تنظيمها، وكذلك الهاغاناة وقوات البوليس اليهودية نحو خمسة الاف قتيل بينما بلغ عدد الجرحى نحو ١٥ الفا (٢).

وقد اوفدت الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٧ لجنة الى فلسطين للتحقيق في أسباب اندلاع الثورة برئاسة اللورد بيل - Peel - وقد لخص التقرير أسباب اندلاع الثورة في سببين أساسيين هما رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي وكرهم لانشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه، كما ادرج أسبابا اخرى اعتبرها ثانوية وهي (١) انتشار روح القومية، (٢) ازدياد هجرة اليهود، (٣) فزع العرب من استمرار انتقال الاراضي الى اليهود، (٤) عدم الثقة ببريطانيا (٣).

غير انه على الرغم من كل ما خلفته الثورة من آثار سلبية في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية، فقد شهدت السنوات الممتدة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٧ نهوضا فلسطينيا واضحا في كافة المجالات ضمن اطار الظروف التي استجبت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وتزايد الطلب على المنتجات المحلية في ضوء توقف الاستيراد. فقد نشأت وتطورت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية العربية كالحزب السياسي واتحادات العمال والجمعيات وتطورت الصناعة العربية من الحرف الصغيرة الى مجال المشاريع الواسعة وتضاعف عددها بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٢ أربعة اضعاف. كما

(١) Ben Gurion, "Britain's Contribution to Arming the Haganah" and "Orde Wingate", in From Haven to Conquest, op cit, pp. 371-387.

(٢) From Haven to Conquest, op. cit, pp. XII and 836-849.

(٣) Great Britain, Parliamentary Papers, Report of the Royal (Peel) Commission, 22 June, 1937, Cmd. 5479.

ازداد عدد العمال العرب ثلاثة اضعاف وازداد مقدار رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعات اربعة اضعاف ايضا (١). ويذكر بأن الحركة العمالية العربية المنظمة قد ضمت في نهاية الحرب نحو ٢٠ ألف عاملا عربيا (٢). وقد بلغ عدد العمال العرب العاملين في مختلف المشاريع الحكومية التي اتسعت خلال الحرب بسبب انشاء المعسكرات والمطارات والطرق، نحو ٦٠ ألف عامل عربي (٣). وفيما ارتفعت الاجور في المجال الصناعي بنسبة ١٢٤ - ٢٧٧ في المائة بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٥، فقد ارتفعت ايضا في المجال الزراعي بنسبة ٣٠٠-٤٠٠ في المائة، كما دخلت المكننة المجال الزراعي، وتقلعت ديون الفلاحين، وازدادت المدخرات. كما يشار الى أن نسبة الملاك الوسط وصغار الملاك من الفلاحين قد اصبحوا يشكلون اكثر من نصف الفلاحين (٤).

وفيما يشير تقرير سيمبسون في عام ١٩٣١ الى الالحاح على طلب زيادة المدارس للفلسطينيين العرب الى جانب ما يشير اليه تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧ أن «الشعب على جميع مستوياته يحتاج على سياسة الحكومة التعليمية التي امتنعت عن فتح المدارس في وجه اعداد هائلة من الطلاب وتركت عددا كبيرا من القرى بدون امكانيات تعليمية»، فان التقارير الواردة خلال النصف الاول من الاربعينات تشير الى العديد من المدارس التي افتتحها الفلاحون في قراهم على حسابهم الخاص. ففي عام ١٩٤٧ كان قد بلغ عدد المدارس في القرى نحو ٥٥٠ مدرسة تكفل أهل القرى بانشاء ٣٠٠ مدرسة منها. وقد بلغت نسبة الامية في المدن ١٠ في المائة بين الذكور و ٤٠ في المائة بين الاناث فقط بينما بلغت في القرى ٤٠ في المائة بين الذكور و ٩٣ في المائة بين الاناث، فيما وصل المستوى التعليمي في القرى الكبيرة الى مستوى المدن (٥).

(١) Himadeh, op. cit, pp. 216-221.

(٢) Hurewitz, op. cit, P. 189.

(٣) Ibid.

(٤) المصدر السابق vol. III, P. 1337 Survey of Palestine.

(٥) نبيل بدران، «التعليم والتحديث في فلسطين ابان عهد الانتداب»، مركز الابحاث الفلسطينية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ص ٢٢٥-٢٣٠.

في عام ١٩٤٧ وقبل صدور قرار التقسيم عن الامم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧ كانت الحياة الفلسطينية العربية قد بدأت مرحلة جديدة من الانتعاش الذي شمل كافة مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن عمليات الهجرة اليهودية وانتقال الاراضي كانت مستمرة، وان تكن بزخم أقل من الزخم الذي شهدته الثلاثينات، فقد أدت الزيادة الطبيعية للفلسطينيين العرب الذين نموا بمعدلات من أعلى المعدلات في العالم، الى بلوغ النقطة التي امكن معها التعويض بالمعنى الحرفي عن المكاسب اليهودية النسبية، حيث تم هذا نتيجة الحفاظ على معدلات ولادة مطردة تراوحت بين ٥٠ و ٥٣ بالالف، الامر الذي ادى الى غلبة الفئة العمرية من الشباب على مجموع السكان الفلسطينيين العرب الذين بلغ تعدادهم في عام ١٩٤٧ نحو مليون وربع المليون مقابل ستمائة ألف يهودي (١).

وقد شكل اليهود اقلية في كافة مدن وانحاء فلسطين باستثناء منطقة تل أبيب المجاورة لمدينة يافا العربية الخالصة، حيث شكلوا في ذلك القضاء نحو ٧٠ في المائة من السكان.

وفيما يلي استعراض للتوزيع الديمغرافي في فلسطين وفق ما اورده الاحصاءات البريطانية في عام ١٩٤٦ والتي ربما تكون قد تغيرت تغيرا طفيفا حتى عام ١٩٤٧ (*):

(١) Survey of Palestine, 1945-1946, vol. I, p. 114, in Village Statistics, op. cit, p. 18.

(*) نمو عدد السكان اليهود في فلسطين المتحقق في غالبية من الهجرة وفق التقديرات التي أوردتها حكومة فلسطين: ٢٤ر٠٠٠ (١٨٨٢)، ٤٧ر٠٠٠ (١٨٩٥)، ٥٠ر٠٠٠ (١٩٠٠)، ٨١ر٠٠٠ (١٩١٠)، ٨٥ر٠٠٠ (١٩١٤)، ٥٦ر٠٠٠ (١٩١٦-١٩١٨) - غادر العديد من اليهود فلسطين خلال الحرب، ٨٣ر٧٩٤ (١٩٢٢) - أول احصاء بريطاني).

التوزيع الديمغرافي في فلسطين (تقديرات الحكومة البريطانية لعام ١٩٤٦) (١)

<u>القضاء</u>	<u>عرب</u>	<u>يهود</u>	<u>المجموع</u>
القدس	١٤٧,٧٥٠	١٠٠,٢٠٠	٢٤٧,٩٥٠
يافا(*)	١٠٩,٧٠٠	٢٦٤,١٠٠	٣٧٣,٨٠٠
حيفا	١٢٠,١٢٠	١٠٤,٥١٠	٢٢٤,٦٣٠
عكا	٦٥,٢٨٠	٢,٩٥٠	٦٨,٢٣٠
بيسان	١٦,٥٩٠	٧,٠٠٠	٢٣,٥٩٠
الناصرة	٢٨,٥٠٠	٧,٦٠٠	٤٦,١٠٠
الرملة	٩٦,٨٥٠	٢٩,٤٢٠	١٢٧,٢٧٠
صفد	٤٦,٩٢٠	٦,٧٠٠	٥٣,٦٢٠
طبريا	٢٦,١٠٠	١٣,١٠٠	٣٩,٢٠٠
بئر السبع	٥٣,٥٥٠	١٥٠	٥٣,٧٠٠
غزة	١٣٤,٢٩٠	٢,٨٩٠	١٣٧,١٨٠
الخليل	٨٩,٥٧٠	٨٠	٨٩,٦٥٠
جنين	٥٦,٨٨٠	-	٥٦,٨٨٠
نابلس	٨٩,٢٠٠	-	٨٩,٢٠٠
رام الله	٤٧,٢٨٠	-	٤٧,٢٨٠
طولكرم	٧١,٢٤٠	١٤,٩٠٠	٨٦,١٤٠
المجموع	١,٢١٠,٩٢٠	٥٥٣,٦٠٠	١,٧٦٤,٥٢٠

(١) Village Statistics, op. cit, P. 39

(*) تشمل مدينة تل أبيب.

الحرب والتشريد

لقد تنبهت لجنة «بيل» في عام ١٩٣٧ الى حقيقة أنه لو جرى حقا تنفيذ تقسيم فلسطين لتوجب ليس فقط اجراء تبادل في الاراضي، بل وتبادل في السكان (١). وتشير الوثائق المختلفة منذ عام ١٩١٧ الى أن النية كانت معقودة في الدوائر البريطانية والصهيونية وبموافقة الدوائر الامريكية على افراغ الارض من سكانها الاصليين في سبيل اقامة «الوطن القومي اليهودي» على الرغم مما جاء في وعد بلفور من تعهد بأنه «لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين (*)».

وقد رفض الفلسطينيون العرب قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ نظرا لما يؤدي اليه تنفيذ ذلك القرار من اقتلاع للغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في المنطقة المقررة للدولة اليهودية وفق ذلك القرار، وتمسكوا بالمطالبة بحق تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية تضم العرب واليهود، فيما عمدت الحركة الصهيونية الى دعم القرار المذكور كخطوة تكتيكية بهدف نيل الشرعية «لدولة» بلا حدود في ضوء قناعتها برفض العرب لقرار التقسيم. وتشير العديد من الوثائق الصادرة بعد عام ١٩٤٨ الى أن «الخطط الرئيسية للاستراتيجية الصهيونية كانت جاهزة واشتملت على تفاصيل مرسومة ومبوبة لكل قرية عربية في فلسطين بأكملها» (٢).

(١) Peel Commission Report, op. cit.

(٢) Sacher, The Edge of the Sword, New York, 1961, pp. 79-80

* يمكن الرجوع الى نص الحديث الذي دار بين وزير الخارجية البريطانية بلفور ومستشار الرئيس الاميركي ويلسون، براندايس في ١٩١٩/٦/٢٩ والذي يقول فيه بلفور «اننا نسعى وبوعي تام من اجل احلال مجموعة سكانية جديدة في فلسطين والعمل على تفوقها العددي في المستقبل»، وذلك في : From Haven to Conquest, op. cit, p. 195.

لقد انتهت حرب عام ١٩٤٨ بسيطرة الدولة اليهودية على ٢٠٨٥٠ كم^٢ من مساحة فلسطين الكلية البالغة ٢٧٠٢٧ كم^٢. وتشير العديد من الوثائق والادلة والشهادات الى ان اجلاء السكان العرب عن الدولة اليهودية كان هدفا ثابتا من أهداف القيادة الصهيونية. لقد كان من شأن ابقاء السكان العرب ضمن اطار الدولة التي حددها قرار التقسيم أن يؤدي الى تشكيل غالبية عربية (٥٠٩٧٨٠ عرب مقابل ٤٩٩٠٢٠ يهود). كما ان ابقاء العرب في المناطق التي تم احتلالها خارج نطاق قرار التقسيم مثل مدن يافا وعكا واللد والرملة وما يتبعها من قرى، من شأنه ان يجعل من العرب غالبية كبرى في الدولة اليهودية. وقد تمخضت العمليات الحربية في نهاية عام ١٩٤٨ عن تهجير نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني. يقول المؤرخ العسكري البريطاني ادغار أوبالانس «كانت السياسة اليهودية تقوم على تشجيع العرب على مغادرة بيوتهم حيث تم استخدام الحرب النفسية على أوسع نطاق لحثهم على الخروج» (١). أما الصحفي الاسرائيلي - يوري افنيري الذي اشترك في حرب ١٩٤٨ فيقول : «اعتقد بأن اجلاء المدنيين العرب اصبح هدفا للحرب في المرحلة الثالثة والاخيرة منها (منذ ١٥/٥/١٩٤٨)» (٢). أما ناشان خوفشي Nathan Khofshy فيقول في رده على الحاخام كابلان Kaplan «اذا كان الحاخام كابلان راغبا بالفعل في معرفة ما حصل، فنحن قدماء المستوطنين اليهود بفلسطين شهدنا القتال وباستطاعتنا أن نخبره كيف وبأي اسلوب قمنا نحن اليهود بارغام العرب على مغادرة المدن والقرى التي لم يرغبوا في مغادرتها بملء ارادتهم. فبعضهم طردوا خارجا بقوة السلاح والبعض الآخر حملوا على الخروج بواسطة الخداع والكذب والوعود الزائفة. يكفي ان نذكر مدن يافا واللد والرملة وبئر السبع وعكا من بين المدن الاخرى التي لا تحصى. ومما يندى له الجبين خجلا بنوع خاص تلك الظروف التي أحاطت بالهرب من القرى التالية: برعم، رباتميا، بطباط ومجدل-جاد» (٣).

(١) O'Ballance, The Arab Israeli War, London, 1965, p. 63

(٢) Le Monde, 9th May, 1964

(٣) "The Bitter Truth About the Arab Refugees", Jewish Newsletter, New York, February 9, 1959.

ويجمع الدارسون لعملية النزوح الفلسطيني في عام ١٩٤٨ على أن سياسة اجلاء الفلسطينيين عن أرضهم قد مرت بمرحلتين: الاولى من بداية العمليات الارهابية الصهيونية حتى ١٩٤٨/٥/١٥ وشملت اجلاء نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني عن طريق الحرب النفسية وفي مقدمتها : (١) ارتكاب مذبحه في قرية من اجل دفع سكان القرى المجاورة الى الهرب، كما حدث في مذبحه ديرياسين في ١٩٤٨/٤/٩ وفي مذبحه قرية ناصر الدين قرب طبريا في ١٩٤٨/٤/١٠. (٢) الاشاعة من خلال استخدام مكبرات الصوت والاذاعة. (٣) الحصار الطويل والقصف المركز من ثلاث جهات وترك الجبهة الشمالية مفتوحة أمام السكان، كما حدث في صفد. (٤) درجة براميل الديناميت نحو بيوت القرية كما حدث في قرية عين الزيتون قرب صفد وفي حيفا. أما المرحلة الثانية (من ١٩٤٨/٥/١٥ وهو يوم جلاء القوات البريطانية عن فلسطين وعلان الدولة) فقد شملت اجلاء نحو ٥٠٠ ألف فلسطيني عن طريق الطرد المباشر وذلك باخراج المدنيين من بيوتهم ومطاردتهم بالبنادق والرشاشات، كما حدث في اللد والرملة. يورد اسحق رابين في مذكراته الوصف التالي لاحداث اللد والرملة: «خرجنا وصحبنا بن غوريون. ردد ألون سؤاله عما يتحتم عمله ازاء السكان. لوح بن غوريون بيده باشارة معناها «اطردوهم خارجا». عقدنا أنا وألون بعد ذلك اجتماعا للتشاور. وافقت بأنه لا بد من طردهم. سقناهم مشيا على الاقدام على طريق بيت حورون مفترضين أن الكتيبة الاردنية المرابطة قريبا سوف تضطر الى نقلهم. لم يذعن سكان اللد للمفادرة بسهولة. لم يكن امامنا غير استخدام القوة باطلاق الرصاص التحذيري من أجل اجبارهم على المضي قدما» (١).

(١) حذف هذا المقطع من مذكرات رابين بالنسخة الانكليزية، ثم قامت صحيفة النيويورك تايمز بنشره في ١٩٧٩/١٠/٢٣.

(*) لاجل تفاصيل وافية عن عملية النزوح الفلسطيني، راجع:

1- Childers, E. "The Wordless Wish", in, "The Transformation of Palestine", edited by Abu Lughod, New York, 1970.

لقد قدرت لجنة التوفيق الدولية التي شكلتها الامم المتحدة في عام ١٩٤٩ أن ٨٠ في المائة من الاراضي التي تحكمها اسرائيل كانت تمثل أرضا يملكها اللاجئين الفلسطينيين العرب أو تخصص بصورة ما (١). وهي اراض صالحة للزراعة في أغلبها. وكان قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة في ١٣/٥/١٩٤٩ مشروطا بتنفيذها قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ باعادة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم وتنفيذ بروتوكول لوزان الذي وقعت عليه. غير انه لم يجر تنفيذ اى من هذه الشروط. وكانت الاملاك العربية المنقولة وغير المنقولة الي استولت عليها اسرائيل أحد أهم المرتكزات التي قامت عليها الدولة اليهودية (٢). وقد قدرت قيمة تلك الاملاك بنحو ١٢٢ مليون جنيه فلسطيني في حينه (٣).

(١) United Nations, General Assembly, Progress Report of the U.N. Conciliation Commission for Palestine, Suppl. 18, December 11, 1949-October 23, 1950, pp. 5-6, 12-15.

(٢) Don Peretz, Israel and the Palestine Arab, Washington, 1958, pp. 143-147.

(٣) Zureik, E. The Palestinians in Isreal, London, 1979, p. 116.

الفصل الثاني

احصاء الشعب الفلسطيني ومناطق توزيعه

توزع الفلسطينيون بعد تشتت الغالبية العظمى منهم اشر قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ في المناطق التالية:

- ١- اسرائيل
- ٢- الضفة الغربية
- ٣- قطاع غزة
- ٤- البلدان العربية المضيفة للاجئين: الاردن، مصر، سورية لبنان، العراق
- ٥- بلدان عربية اخرى وفرت اقامة للفلسطينيين
- ٦- بلدان اجنبية انتشر فيها الفلسطينيون.

وقد اتحدت الضفة الغربية مع المملكة الاردنية الهاشمية منذ عام ١٩٥٠ اتحادا كاملا مع التأكيد على كامل الحقوق الفلسطينية وعلى عدم المساس بالتسوية النهائية لقضية فلسطين. كما تم وضع قطاع غزة تحت الادارة المصرية المؤقتة حيث تمتع باستقلال ذاتي وصدر له في عام ١٩٦٢ دستور خاص به.

ومع احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ اصبح سكان هذه المناطق رازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي فيما خرجت موجات اخرى من النازحين نتيجة قيام اسرائيل بازالة قرى بكاملها مثل عمواس وبيت نوبا ويالو، أو هدم اجزاء من قرى مثل طوباس وبيت حنينا والجفتلك والنبي صموئيل وبيرنبالا وخربتا، او هدم احياء كاملة وطرد مباشر كما جرى في القدس وبيت لحم واريحا وطولكرم وغيرها. ولعل ما حدث في مدينة القدس هو دليل على النية المبيتة لدى السلطات الاسرائيلية في الاستحواذ على الارض وافراغها من سكانها.

احصاء الشعب الفلسطيني

عرف الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، في المادة الخامسة، الفلسطيني، بأنه المواطن العربي الذي كان يقيم اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها. وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها. ومع ذلك فلا يزال مجموع عدد الفلسطينيين في العالم موضع خلاف بين دارسي الديمغرافية الفلسطينية. ويتفق معظم هؤلاء الباحثين على صعوبة تحديد عدد الفلسطينيين في العالم تحديدا دقيقا لأسباب ثلاثة اولها عدم امكانية تحديد العدد الفعلي باجراء تعداد وطني نظرا لتشتت السكان في عدد كبير من بلدان العالم، وثانيها انه لم يجر تعداد قانوني للسكان من جانب اية جهة مسؤولة، وثالثها ان عددا كبيرا قد اكتسب جنسيات اخرى سواء في البلدان المضيفة او غيرها من بلدان العالم.

ومن المتوقع ان تظل العقبات التي تعترض اجراء تعداد للفلسطينيين قائمة في المستقبل المنظور. اذ ان القيام بمثل هذا الاحصاء يستلزم الحصول على مزيد من البيانات الدقيقة من مختلف اماكن تواجد الفلسطينيين اضافة الى ضرورة الوصول الى اتفاق مشترك حول العوامل المحددة التالية:

(١) عامل التجنس: لا يزال عدد الفلسطينيين الذين اكتسبوا جنسيات البلدان التي يقيمون فيها غير معروف. ورغم ان جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية قد اكتسبوا الجنسية الاردنية تلقائيا منذ ان تم اتحاد الضفة مع الاردن، اضافة الى الفلسطينيين المقيمين في الاردن - باستثناء المصنفين كلاجئين - فان عدد هؤلاء الفلسطينيين لم يتم التأكد منه(١).

(١) Abu Lughod, J. Demographic characteristics of the Palestinian Population, in UNESCO, Palestine Open University - Feasibility Study.

(ب) عامل التزاوج: تشير المعلومات المتاحة الى ان حالات الزواج المختلط تشكل ظاهرة منتشرة بين الفلسطينيين. وبالنظر الى وضع المرأة القانوني في معظم بلدان المنطقة، فان زواج الفلسطينيين من اشخاص غير فلسطينيين يعني ان الابناء يحملون عادة جنسية الآباء، الامر الذي يؤدي الى التناقص الاحصائي العددي للفلسطينيين.

(ج) عامل تحديد الجنسية: غالبا ما تغفل البيانات المتوفرة الاشارة الى المعايير المستخدمة لتسجيل الجنسية. فهناك فلسطينيون يحملون وثائق رسمية بصفتهم فلسطينيين و/او بطاقات صادرة عن وكالة غوث اللاجئين. كما يمكن ان ترتبط هذه الفئة بالهوية المعلنة عن جانب الشخص ذاته. وثمة عوامل عديدة تؤثر في اعلان الشخص عن جنسيته كالضغوط الاقتصادية والسياسية والتحيزات الاجتماعية. وليست هناك دلائل تجريبية لمعرفة عدد الفلسطينيين الذين ما زالوا يعتبرون انفسهم فلسطينيين بعد الحصول على جنسية اخرى. وفي الوقت الذي قد تسفر فيه التعريفات القانونية (أي التعريفات المرتبطة بحق التمتع بصفة المواطن) عن وجود اعداد اقل من الفلسطينيين، فان التعريفات الاثنية قد تسفر عن وجود اعداد اكبر بكثير من الفلسطينيين.

(د) عامل العد المزدوج: نظرا الى اختلاف الوسائل المستخدمة في اجراء التعدادات الاحصائية، فقد يتم احصاء اشخاص في تعداد فعلي للفلسطينيين المقيمين في منطقة معينة، بينما يكون قد تم ادراجهم ايضا في تعداد قانوني في منطقة معينة اخرى.

وبالرغم مما سبق، فقد اجتهد عدد من علماء الديمغرافيا في وضع افتراضات وتقديرات عن عدد الفلسطينيين في العالم. وحسب تقديرات مركز الاحصاء الفلسطيني فان عدد الفلسطينيين يقدر بنحو ٤٤٧١٣٨ نسمة في عام ١٩٨١ موزعين بالنسب التالية: امراثل (١٣٤ ٪)، الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٨٩ ٪)، الدول العربية المضيضة والدول الجاذبة للهجرة (٥٣ ٪)، بقية بلدان العالم (٥٦ ٪). وذلك حسب الجدول التالي:

تقدير المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني
للعرب الفلسطينيين حسب اماكن الاقامة (١٩٨١)(١)

النسبة المئوية	مكان الاقامة
١٨٧	الضفة الغربية
١٠٢	قطاع غزة
١٢٤	فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧ (اسرائيل)
٢٥٨	الاردن (الضفة الشرقية)
٥٠	الجمهورية العربية السورية
٨٠	لبنان
٦٧	الكويت
٥٠	العراق
٥٠	ليبيا
١٠	مصر
٢١	المملكة العربية السعودية
٠٨	الامارات العربية المتحدة
٥٠	قطر
١١	بلدان عربية اخرى
٢٤	الولايات المتحدة الامريكية
٢٢	انحاء اخرى من العالم
١٠٠	المجموع (٤٤٤٧١٣٨)

(١) مستقاة بتصرف من مصادر منظمة التحرير الفلسطينية والصندوق القومي الفلسطيني، والمكتب المركزي للاحصاء، والمجموعة الاحصائية الفلسطينية، لعام ١٩٨١، العدد ٣ (دمشق، ١٩٨١)، الجدول ص ٣٣. ولم يتم بعد بصورة تجريبية تحقيق مدى صحة الارقام التي اوردها المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني. غير ان هذه الارقام تشير بصورة تقريبية الى التوزيع النسبي بين مختلف المناطق التي يقيم فيها الفلسطينيون. والاستثناء الوحيد لذلك هي الارقام التي نشرها المكتب المركزي للاحصاءات الاسرائيلية. ووفقا لما اورده هذا المكتب في عام ١٩٨٠ بلغ عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة ٤٤١٩٠٠ والضفة الغربية ٧٠٤٠٠٠. وكانت الارقام الاسرائيلية لعام ١٩٨٠ المتعلقة بالفلسطينيين العرب هي ٢٣٩٠٠٠.

وقد أوجزت الباحثة جانيت أبو لغد (١)، النتائج التي توصل إليها عدد من الدارسين في شأن تقدير عدد السكان الفلسطينيين، وذلك حسب الجدول الآتي:

تقديرات مجموع عدد السكان الفلسطينيين
كما سجلت في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠
(بآلاف الأفراد)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٩	جهة التقدير
<u>تقديرات دنيا:</u>						
نسبة نمو افتراضية						
٣ في المائة						
قصيفي (أ)						
٣٦٠٥	٣٥٠٠	٣١١٠		٣٦٨٢	٣٦٠٤	
(ن) ٣٥٩٥		٣٠٩٤			٣٦٦٧	
(ح) ٣٧٧٣					٣٦٧٥	
(ط) ٣٨٨٤						
٣٨١٩		٣٣١٥				عيسى (ب)
						اللجنة الاقتصادية لغربي
	٣٨٣٣					اسيا
<u>تقديرات وسطى:</u>						
نسبة نمو افتراضية						
٣٥ في المائة						
جريماتي (ج)						
أبو لغد						
٤٣٠٩	٤٠٦٧	٣٥٤٤		٣٩٨٤	٣٨٨٣	
				٣٩٦٧	٦١	
٤١٠٠	٤٠٠٠			٣٠٠٠	٣٠٠٠	
<u>تقديرات عليا:</u>						
تقديرات خاصة بمنظمة						
التحرير الفلسطينية (د)						
هاغوبيان وزحلان (هـ)						
بدران (و)						
٤٣٨٣		٣٠٣٤		٣٠٦٠		
٤٣٥٠			٣٣٠٠		٣٩٥٠	
	٤١٦١					

(١) Janet Abu Lughod "Demographic Characteristics of the Palestinian Population" in UNESCO. "Palestine Open University - Feasibility Study" Part II, Annex 1 (Paris, 30 June 1980).

George Kussaifi, "Construction to the Demographic Study of Palestinian Population", 3eme cycle dissertation, 2 vols, University of Paris I, (October 1976).

(ب) Najib Issa, "Demographic Situation of the Palestinian People".
نجيب عيسى، ورقة مستنسخة أعدت للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي اسيا (أ) آذار/مارس ١٩٧٩).

(ج) Jacqueline F. Juraissaty, "The Palestinian Dispersion" in Khamsin, No. 2, (1975), p. 25-45.

(يتبع)

(د) «تقرير عن وضع الطفولة والشباب العربي الفلسطيني وتصور العمل الوطني»، منظمة التحرير الفلسطينية، النشرة السكانية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، العددان ١٠ و ١١ (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو ١٩٧٦). ص ٢٠٥.

(هـ) Edward Hagopian and A. B. Zahlan, "Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians", in Journal of Palestine Studies, vol. III, No. 4 (Summer 1974), pp. 32-73.

(و) يستفاد من المؤلفين اغوبيان وبدران ان تقديرات عام ١٩٦٩ قد استمدت من كتاب نبيل بدران المعنون "Census of the Palestinian People Towards the End of 1969", مخطوط غير منشور.

(ز) يمثل هذا الرقم اسقاطا يفترض ان معدل الزيادة الكلية قد بلغ فقط نسبة ٣ في المائة سنويا في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠.

(ح) يفترض هذا الرقم معدل زيادة نسبته ٣٥ في المائة.

(ط) يدخل في تقديراته نسبة ٣٨ في المائة سنويا من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠.

نمط التشتت الفلسطيني

أدت عمليات اقتلاع اعداد كبيرة من الفلسطينيين من وطنهم لدى قيام الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨ الى تشتت هؤلاء الفلسطينيين داخل بقية الارض الفلسطينية وخارجها. وقد اكتسب هؤلاء الفلسطينيون صفة لاجئين بحكم اقتلاعهم من المجتمع الذي طالما انتموا اليه وتجريدتهم من ادوات انتاجهم ومن كافة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة. وقد شكلت الامم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين للعمل على مساعدتهم في تأمين عيشهم ريثما يتم تنفيذ اسرائيل لقرار الامم المتحدة المرقم ١٩٤ (١٩٤٨) الداعي الى عودة اللاجئين الى وطنهم وتعويضهم.

وقد جاء في تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا - UNRWA) انها قد سجلت في عام ١٩٥٠ نحو ٩٦٠.٠٢١ لاجئاً فلسطينياً موزعين على النحو التالي: ٥٣ في المائة في الضفتين الغربية والشرقية للاردن، ٩ في المائة في سورية، ٢١ في المائة في قطاع غزة، ١٢ في المائة في لبنان، و٥ في المائة في اسرائيل (١).

وقد ادى احتلال اسرائيل لبقية الارض الفلسطينية (الضفة والقطاع) في عام ١٩٦٧ الى نزوح اعداد كبيرة من اللاجئين السابقين الى خارج الضفة والقطاع اضافة الى برون لاجئين جدد نتيجة عمليات تدمير القرى والمخيمات من جانب القوات الاسرائيلية. كما ان الضغوط الاقتصادية والسياسية المختلفة وعمليات «الابعاد» التي قامت بها السلطات الاسرائيلية المحتلة قد ادت الى تشتت العديد من الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع. وتشير تقارير وكالة غوث اللاجئين انها قد سجلت نحو ٣٣١.٦٤٣ لاجئاً فلسطينياً

من اللاجئين السابقين الذين اضطروا الى الهجرة ثانية الى خارج الارض الفلسطينية، وذلك اضافة الى نحو ٣٣٥ الف فلسطيني آخر من غير المسجلين كلاجئين سابقين. كما تفيد تقارير الوكالة بأنها قامت باعادة توطيين اكثر من ٨٠ الف فلسطيني ممن اضطروا الى النزوح ثانية من جنوب لبنان الى مناطق اخرى داخل لبنان نتيجة الغزو الاسرائيلي للجنوب اللبناني في عام ١٩٧٨ (١)، كما انهمكت الوكالة بتقديم الغوث لآلاف اللاجئين الفلسطينيين بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ وقيامه بتدمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (٢).

يتضح مما سبق ان التشتت المستمر والمتكرر هو احد السمات البارزة في ديمغرافية الشعب الفلسطيني، بكل ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية. والنتائج الصافي لحركة السكان الذي تمت ملاحظته والمستقى من الاحصاءات المختلفة حتى عام ١٩٨١ فهو: ٤١ في المائة داخل حدود الارض الفلسطينية، ٤٠ في المائة في البلدان العربية المضيفة، ١٣ في المائة في البلدان العربية الجاذبة للهجرة، ٦ في المائة في انحاء العالم الاخرى. ومن المحتمل ان يكون هذا التوزيع قد تأثر على نحو طفيف بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢.

(١) See map of UNRWA's operations, 30 June, 1982.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة ٣٧، تموز/يوليو ١٩٨١، حزيران/يونيو ١٩٨٢، أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة غوث اللاجئين (A/37/479).

التقسيم الى لاجئين وغير لاجئين

على الرغم من ان معظم الفلسطينيين الذين يقيمون خارج الحدود التاريخية لفلسطين قد اجبروا على النزوح الى المناطق التي يقيمون فيها حاليا بأساليب مباشرة او غير مباشرة، فان تصنيف «لاجيء» ينطبق فقط على اولئك الذين قامت وكالة غوث اللاجئين (UNRWA) او السلطات المعنية بتسجيلهم كلاجئين. ففي سورية ولبنان مثلاً، يفترض باللاجيء ان يكون مسجلاً لدى وكالتيهما وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة ومديرية شؤون اللاجئين في كلتا الدولتين حيث تصدر كل وكالة بطاقة تخدم اغراضاً مختلفة. اما في الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة فيكتفى بتسجيل اللاونروا، بينما تتولى الجهات الحكومية في مصر والعراق مهمة التسجيل نظراً لعدم وجود عمليات للاونروا فيهما.

وينقسم اللاجئون المسجلون في الاونروا الى سكان مخيمات، وسكان خارج نطاق المخيمات وذلك حسب الجدول التالي (١) :

اللاجئون المسجلون مع وكالة غوث اللاجئين (الاونروا)، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢

ميدان عمليات الاونروا	داخل المخيمات (النسبة المئوية)	خارج المخيمات (النسبة المئوية)	المجموع	النسبة المئوية من المجموع
الاردن (الضفة الشرقية)	٢٥٨	٧٤٢	١٠٠٠	٢٥.٨
الضفة الغربية	٢٥٣	٧٤٧	١٠٠٠	٢٥.٣
غزة	٥٥٣	٤٤٧	١٠٠٠	٥٥.٣
لبنان	٥١٧	٤٨٣	١٠٠٠	٥١.٧
الجمهورية العربية السورية	٣٩٧	٦٠٣	١٠٠٠	٣٩.٧
المجموع	٣٥١	٦٤٩	١٠٠٠	٣٥.١

(١) الاونروا، شعبة المعلومات العامة، خريطة منطقة عمليات الاونروا، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢ (فيينا: مقر الاونروا، ١٩٨٢).

(١) من بينهم ٢٣٦٤٣ لاجئاً تم ترحيلهم من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧.

(ب) من بينهم ٤٣٦٧ لاجئاً من قطاع غزة يتلقون معونات في الضفة الغربية.

(ج) ليس من بينهم ٤٣٦٧ لاجيء من قطاع غزة يتلقون معونات في الضفة الغربية.

(د) من بينهم ٢١١٩٦ لاجيء تم ترحيلهم في عام ١٩٦٧.

وباستثناء اللاجئين المقيمين في قطاع غزة ولبنان، فإن معظم اللاجئين المسجلين لدى الاونروا لا يعيشون في مخيمات. وربما كان ذلك نتيجة عوامل عديدة من بينها: اولاً، تعيين حدود معظم المخيمات على نحو صارم بحيث لا تساعد على الامتداد الافقي للمناطق الاهلة بالسكان؛ ثانياً، القيود المفروضة على ادخال تحسينات على المنازل القائمة داخل المخيم، بما في ذلك القيود المفروضة على تشييد مبان متعددة الطوابق؛ ثالثاً، نقص المرافق الاساسية الملائمة داخل المخيمات؛ رابعاً، تزايد السكان والظروف المعيشية المحسنة التي يعيشها الجيل الثاني من اللاجئين الفلسطينيين؛ خامساً، تساهل معظم البلدان المضيفة في السنوات الاخيرة نسبياً فيما يتعلق بالقيود المفروضة على اختيار مناطق الاقامة؛ سادساً، وجود عرف سائد على اساس الامر الواقع يقضي باعتبار المناطق غير المأهولة في الماضي والاحياء الفقيرة المجاورة لمخيمات الاونروا بمثابة مخيمات «غير رسمية» وفيما عدا بضع حالات استثنائية، يقيم اللاجئون غير المسجلين في الاونروا خارج حدود المخيمات المعترف بها بصفة رسمية. وبالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات، فإن الظروف المعيشية وما يرتبط بها من الخدمات الاساسية مشابهة لتلك التي تعيشها الشرائح الاجتماعية المحلية. ووفقاً لذلك فإن المخيمات هي المناطق الجغرافية الوحيدة الباقية المحددة بصفة رسمية (خارج فلسطين) بالنسبة للاستيطان الفلسطيني. فحدودها مرسومة وتتولى الاونروا اعالتها بالاشتراك مع السلطات المحلية. ويوجد حالياً واحد وستون مخيماً من هذه المخيمات؛ انشئ ٥١ منها قبل عام ١٩٦٧، واقامت العشر مخيمات الباقية بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد استوعبت المجموعة الاولى منها حتى منتصف ١٩٨٢ نحو ٥٥٧١٩٨ شخصاً، على حين اتسعت المجموعة الاخيرة لنحو ١٦٥٢٧٢ (١)

ولا تعكس الزيادة المذكورة في سكان المخيمات المسجلين بالضرورة الحجم الفعلي للنمو نظرا لما ابديناه من قبل من ملاحظات. وبالإضافة الى ذلك، فان ارقام الاونروا المتعلقة باللاجئين المسجلين لا تشمل ترحيل عدد اضافي يبلغ نحو ٣٣٥٠٠٠ فلسطيني منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ (من بينهم ٢١٠٠٠٠ فلسطيني في الاردن و١٢٥٠٠٠ في سورية(١)).

ويبين الجدول التالي الزيادة السكانية بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الاونروا. وقد تضاعف العدد الاجمالي للاجئين المسجلين اكثر من مرة في مدى ثلاثين عاما وبلغ ١١٠٦ في المائة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٨٢. ويبين تحليل الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين بين ١٩٥٠ و١٩٨٢ على اساس قطري الحقائق التالية:

(١) في الاردن، تشير الارقام الصادرة عن الاونروا الى حدوث زيادة في عدد السكان من اللاجئين المسجلين اعلى منها في أي مكان اخر. وعلى الرغم من ان العدد المطلق في اعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ يبين انخفاضا كبيرا حيث لم تعد الارقام الخاصة بالاردن تعبر عن الضفة الغربية، فان الارقام المتعلقة بالاردن والضفة الغربية معا، تبين وجود زيادة تراكمية تبلغ ٢٣٧ في المائة من مجموع السكان اللاجئين المسجلين عن الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥. وقد ترجع هذه الزيادة الى هجرة السكان من كل من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاردن.

(١) الاونروا، شعبة المعلومات العامة، خريطة منطقة عمليات الاونروا، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢، (فينا، مقر الاونروا، ١٩٨٢).

(ب) وفي لبنان، تفيد الارقام بأن الزيادة التراكمية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٢ كانت منخفضة نسبياً، وسجلت أعلى نسبة للزيادة في عدد السكان المسجلين في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، حيث بلغت ١٥ في المائة. ويمكن ان تعزى هذه الزيادة المفاجئة الى اخطاء في التسجيل والى التسجيل المزدوج الذي كان لا بد من حدوثه على اثر انتقال سكان المخيمات الفلسطينية الى مناطق اكثر أمناً والى التدفق الداخلي للاجئين المسجلين في مناطق أخرى في لبنان نتيجة للأحداث المختلفة التي وقعت في السبعينات.

(ج) وفي سوريا، تفيد الارقام بأن الزيادة التراكمية لعدد اللاجئين المسجلين قد بلغت نسبة مرتفعة قدرها ١٦٨ في المائة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٢. أما معدل نمو السكان اللاجئين فقد حافظ على نمو مطرد تراوح بين ٣ و ٤ في المائة في المتوسط خلال الفترة المستعرضة.

(د) وفي الضفة الغربية، كانت معدلات نمو السكان اللاجئين المسجلين منخفضة نسبياً خلال السبعينات حيث بلغ معدل النمو السنوي ١٩ في المائة في المتوسط. وتعزى هذه المعدلات المنخفضة الى الهجرة اساساً. وتفيد الارقام المتعلقة بالفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ بأن معدل النمو السنوي بلغ ٢٦ في المائة في المتوسط. ويمكن ارجاع هذه الزيادة المفاجئة الى انخفاض حجم الهجرة.

(هـ) وفي قطاع غزة، تبين ان مجموع عدد السكان اللاجئين المسجلين قد ازداد زيادة صافية بنسبة ٩٠ في المائة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٢. وانخفض معدل النمو السنوي في المتوسط من ٣٢ في المائة في الفترة السابقة للاحتلال الاسرائيلي (١٩٦٠-١٩٦٥)، الى ١٤ في المائة بعد الاحتلال (١٩٧٠-١٩٧٥). وتفيد الارقام الخاصة بالفترة الكاملة منذ الاحتلال (ولا سيما في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢) بأن معدل النمو السنوي بلغ ١٧ في المائة في المتوسط.

-۲۳-

الإسم المتحد، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، (تحت/ يوليو ١٩٨١ - ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٢). تقرير المفوض السامي
لوكالة الإسم المتحد لا غانة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وشغفيلهم، الملحق رقم ١٣ (A/37/13)، الجدول ١، ص ٤٧.

(ب) هذا المجموع لا يشمل ٤٥٨٠٠ شخصاً يتلقون الإقامة داخل إسرائيل وكانوا من مسؤولية الاثروا حتى حزيران /يونيو ١٩٥٢.

(ج) تشمل الارقام التي اوردتها الاردن للفترة ١٩٥٠-١٩٦٥ المقيمين الغربية والشرقية.

الفصل الثالث

الاطار القانوني والمؤسسي للشعب الفلسطيني

فقد الفلسطينيون منذ تشتتهم في عام ١٩٤٨ جنسيتهم الفلسطينية التي تم الاعتراف بها دوليا في عام ١٩٢٥ مع صدور مرسوم الجنسية الفلسطينية الذي اعتبر «جميع الرعايا العثمانيين المقيمين في فلسطين في اليوم الاول من آب/اغسطس ١٩٢٥ فلسطينيين*» كما فقدوا الارض التي كان من المفترض ان يمارسوا فوقها حقهم في تقرير مصيرهم منذ نهاية الحرب العالمية الاولى.

وقد تمخض الوضع الجديد عن منح الفلسطينيين اوضاعا قانونية مختلفة وفقا لاختلاف المناطق التي اقاموا فيها. ففي اسرائيل حيث تحول الفلسطينيون الى اقلية ضمن اطار دولة يهودية، تم تزويدهم بهويات تنص على كونهم «غير يهود». ولدى اتحاد الضفة الغربية مع الاردن حصل الفلسطينيون فيها على الجنسية الاردنية، وتم تزويد سكان قطاع غزة بوثائق صادرة عن الادارة المصرية. بينما حصل اللاجئون الى سورية ولبنان والعراق على وثائق سفر صادرة عن السلطات المختصة. وبالإضافة لذلك تمنح وكالة غوث اللاجئين بطاقات خاصة بها. وقد خضعت الاوضاع القانونية للفلسطينيين منذ ذلك الحين لمتطلبات كل هوية والجهة الصادرة عنها وموقف الجهات المختلفة تجاه بعضها البعض.

* راجع بهذا الشأن:

- ١- مك الانتداب على فلسطين - المادة السابعة.
- ٢- روبرت هاري درايتون: مجموعة المنشير والاوامر والقوانين الفلسطينية، ص ٣٤٠٤.
- ٣- حكومة فلسطين، الجريدة الرسمية، العدد (١٣٥١) المؤرخ في آب ١٩٤٤.

غير ان فقدان الجنسية الفلسطينية لم يؤد الى فقدان الهوية الفلسطينية من الناحية القانونية بالنسبة لكافة الفئات الحاصلة على هويات باستثناء المتجنسين بالجنسية الاردنية او اية جنسية اخرى والفلسطينيين داخل اسرائيل الذين اعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية. وتنص بطاقات وكالة غوث اللاجئين على كون اللاجئين فلسطينيا وكذلك الهويات الصادرة عن الدول المضيفة الاخرى.

وسوف يتم هنا استعراض الوضع القانوني للفلسطينيين في مختلف المناطق التي يقيمون فيها.

١- اسرائيل

يشكل الفلسطينيون العرب داخل اسرائيل اقلية قومية مضطهدة بفعل سلسلة طويلة من القوانين المنطلقة اساسا من الايديولوجية الصهيونية التي تعتبر اسرائيل دولة لليهود وليست لكافة المواطنين.

لذلك فان الفلسطينيين العرب يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية استنادا الى قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيلية الصادرين في ١٩٥٠ و ١٩٥٢ حيث يكتسب اليهودي حق الجنسية الاسرائيلية بمجرد ان تطاء قدماء ارض الدولة اليهودية او لمجرد الاعراب عن رغبته في الهجرة اليها، بينما وضعت شروط صارمة على اكتساب الفلسطيني العربي للجنسية الاسرائيلية؛ كأن يكون مسجلا كقاطن في اسرائيل في تسجيل السكان لعام ١٩٤٩ او ان يكون قاطنا فيها منذ يوم انشاء الدولة وطيلة المدة الممتدة من انشاء الدولة حتى صدور قانون الجنسية. وقد أدى هذا القانون الى حجب الجنسية عن عدد كبير من الفلسطينيين، حيث ظلوا يقيمون فوق ارضهم بدون جنسية او اية حقوق. وقد تم تعديل هذا القانون في عام ١٩٨٠ حيث حصل هؤلاء على الجنسية الاسرائيلية، وذلك لاسباب سياسية في مقدمتها صعود الليكود الى السلطة والاعلان بأن الدولة اليهودية قد اقيمت فوق ارض

«اسرائيل» وان السيادة تكون فيها لليهود بينما يكون العرب المقيمون فيها مجرد مواطنين(١).

غير ان التعديل الاخير لقانون الجنسية لا يعني اعتبار الفلسطينيين العرب مواطنين كاملين كاليهود، حيث تم في عام ١٩٧٩ التوقيع على ميثاقين جديدين مع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية تم بموجبهما تكريس وضع المنظمات الصهيونية رسميا وجعل العقيدة الصهيونية جزءا من القانون الاسرائيلي، الامر الذي كرس وضع العرب كمواطنين من الدرجة الثانية. فقد حصلت المنظمات بموجب ذلك على وضع متميز قانونيا في تقديم الخدمات المختلفة والعمل في معظم المجالات التي تمس مختلف جوانب حياة الفرد اليومية(٢). ويؤدي هذا الواقع الى تعرض الفلسطينيين العرب في اسرائيل الى التمييز القومي والعنصري كما ان حقوقهم في الاقامة والتنقل والعمل والاجتماع خاضعة لعدد من القيود، بعضها قانوني وبعضها تعارفي.

كذلك تعرض الفلسطينيون العرب في اسرائيل الى تجريدهم من اراضيهم التي عاشوا وعملوا فوقها لاجيال عديدة والتي شكلت أداة انتاجهم ومصدر رزقهم الوحيد، حيث لم يعد بحوزتهم من تلك الاراضي حتى عام ١٩٧٩ سوى ١٠ في المائة منها(٣).

وقد تم ذلك عبر سلسلة من القوانين التي اصدرتها الدولة اليهودية منذ عام ١٩٤٨ بهدف الاستيلاء على الاراضي العامة التي كانت تعتبر من «املاك الدولة» ابــــان

(١) جريس، صبري، الفلسطينيون في القوانين الاسرائيلية، شؤون فلسطينية، مركز الابحاث الفلسطينية، العدد ١١٣، آذار/مارس ١٩٨٢، ص ١٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) Zureik, E. Op. Cit., p. 116.

الانتداب البريطاني، والتي بلغت ١٥٠٢٥٠٠٠ دونم (١)، اضافة الى الاراضي الخامة
بالملاك العرب والتي بلغت ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠٠ دونم (*).

وعلى الرغم من ادعاء السلطات الاسرائيلية بأن ملكية الدولة للأرض ليس
اختراعاً صهيونياً، فإن مصادرة اراضي العرب تحتل خطورتها ضمن حقيقة اعتبار الأرض
ملكاً «للشعب اليهودي» فقط وليس لكافة المواطنين، الامر الذي يجرد العرب من أي حق
في الانتفاع بالأرض. «فالقانون الاساسي - اراضي اسرائيل Basic Law - Israel Lands
الصادر عام ١٩٦٠ عرف اراضي الدولة وفق مبادئ الصندوق القومي اليهودي الذي ينص
دستوره على «حق اليهود غير القابل للتصرف في الأرض»، ومبادئ الوكالة اليهودية
التي تحرم تأجير الأرض لغير اليهود وتمنع اشتغال غير اليهود فيها». وقد اضطرت
السلطات الاسرائيلية الى التخلي مؤقتاً عن المبدأ الثاني تحت ضغط حاجتها لليد
العاملة ولكنها تمسكت بالمبدأ الاول (٢).

٢- الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة

على الرغم من ان القانون والاجماع الدوليين ينصان على «عدم شرعية
الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة» وعلى المحافظة على حقوق الانسان في المناطق التي
تخضع للاحتلال وفقاً لاتفاقية جنيف، فقد اعتمدت اسرائيل املوبين في اضاء «الصفة
القانونية» على احتلالها للضفة الغربية والقطاع وعلى ممارساتها المختلفة ازاء
السكان والأرض، اولهما تطبيق القوانين الاسرائيلية المعتمدة منذ عهد الانتداب
البريطاني (قوانين الطوارئ) التي تتيح لها القيام بعمليات الاعتقال ومنع التجول
وفرض الإقامة الجبرية واغلاق الجامعات والصحف وغير ذلك. وشانيهما هو اجراء تعديلات

(*) عشية ١٥ ايار/مايو ١٩٤٨ كانت الحركة الصهيونية تملك ١٨٥٠٠٠٠ دونم
من اراضي فلسطين، وقد بلغت المساحة التي قامت عليها الدولة اليهودية حتى نهاية
عام ١٩٤٨ نحو ٣٠٠٠٠٠٠ دونم.

(١) Israel Government Yearbook, 5723, 1962/1963, p. 167.

(٢) Zureik, Op. Cit., p. 118-119.

على القوانين الاردنية التي ما زالت سارية المفعول في الضفة منذ ان تم اتحادها مع الاردن، بهدف الغاء الصفة القانونية على عمليات مصادرة الاراضي. وكان مقدار الاراضي التي تمت مصادرتها بموجب تلك القوانين «المعدلة» حتى عام ١٩٧٩ نحو ٦١ الف دونم في الضفة الغربية كما صدرت بموجب قوانين اخرى نحو ٤٠٠ الف دونم في غزة، وذلك اضافة الى ٤٣٠ الف دونم في الضفة الغربية و ٨ آلاف في غزة بموجب ماسمي بقانون «حارس املاك الغائبين» (١).

وفي عام ١٩٨٠ اكتشفت السلطات الاسرائيلية وسيلة اكثر سهولة من اجراء التعديلات على القوانين الاردنية، وهي الاستيلاء على الاراضي غير المفروزة وغير المسجلة بأسماء اشخاص معينين، حيث وجدت بأن معظم اراضي الضفة والقطاع غير مفروزة رسميا (٢).

وقد اشار تقرير لوزارة الدفاع ان نحو ١٥٣٠٠٠٠ دونم في الضفة و ٦٣ الف دونم في غزة غير مسجلة رسميا، الامر الذي جعل مصادرتها «امرا شرعيا». غير انه لا بد من القول ان هذه العمليات «القانونية» لا تستند الى اساس قانوني سليم وشرعي بالفعل، كما اشار قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية الذي نص على ان «الحق الوحيد لسلطة الاحتلال هو ادارة هذه الاراضي الى حين انتهاء فترة الاحتلال» (٣). ويبدو ان الهدف الاسرائيلي من هذه الاجراءات هو هدف سياسي تحت ستار «الشرعية القانونية»، الغرض منه تخريب مقومات اقتصاد الضفة والقطاع وشل الزراعة وتخريب القرى بهدف دفع السكان الى حالة من الفقر المدقع، والموت او الهجرة.

(١) Israel and Palestine, No. 79, November 1979, in Journal of Palestine Studies, no. 2, Winter 1982.

Ibid. (٢)

(٣) ابو عرقه، عبد الرحمن، الاستيطان، التطبيق العلمي للصهيونية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٣.

كما لجأت السلطات الاسرائيلية الى مصادرة الاراضي «لأسباب أمنية» حيث امكنها بموجب قوانين الطوارئ ان تصدر اية ارض بما في ذلك الاراضي المسجلة رسميا بأسماء اشخاص معينين، بحجة «الاسباب الامنية».

وتجري عملية اقامة المستوطنات البشرية فوق الاراضي المصادرة في الضفة والقطاع تحت ستار ما يسمى «بالشرعية التاريخية» المنطلقة من الايديولوجية الصهيونية التي تقول بالحق التاريخي لليهود في فلسطين الذي يعود لما قبل اكثر من ألفي عام.

وليس معروفًا حتى الان المساحة الفعلية التي تم الاستيلاء عليها عن طريق هذه الممارسات ولكن حسب افضل التقديرات، فان سلطات الاحتلال قد استولت على نحو ٥٠ في المائة من مجموع اراضي الضفة الغربية(١)، من بينها نسبة كبيرة من الاراضي القابلة للزراعة. اما المساحة التي تم الاستيلاء عليها في قطاع غزة فتقتل كثيرا عن الاولى نظرا للكثافة السكانية والامكانات الزراعية المحدودة للمنطقة، واهتمام اسرائيل بالضفة الغربية لأسباب استراتيجية واقتصادية ودينية - ايديولوجية. ويمثل الهدف من اعمال الاستيلاء على الاراضي والاستعمار الاسرائيلي جانبا هاما وحيويا من الاطار القانوني السائد في الاراضي المحتلة. ان المستوطنين الاسرائيليين المدججين بالسلاح هم اعضاء فعليون في جيش الاحتلال، ويواصلون في الوقت نفسه اعمال الانتقام من السكان الفلسطينيين والاعتداء عليهم، وهم يرون انفسهم فوق القانون.

(١) حسب قول E. Sahliyah في "West Bank Industrial and Agricultural Development, The Basic Problems", JPS, vol. XI, No. 2, (Winter 1981) pp. 63-64.

فان مجموع اراضي الضفة الغربية يساوي ٨ مليون دونم، ٥٠ في المائة منها تقريبا قابلة للزراعة. وهو يذكر ارقاما تبين ان سلطة الاحتلال قد استولت في ١٩٧٩ على ٢٨ في المائة منها. ويذكر وليد الجعفري في «المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، ١٩٦٧-١٩٨٠» بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٨١) في الصفحة ٢٨، ارقاما اسرائيلية تشير الى ان ٢٧ مليون دونم، او ٤٦٥ في المائة من اراضي الضفة الغربية تمت مصادرتها بحلول عام ١٩٧٩.

وبالإضافة الى حرمان سكان الاراضي المحتلة فعليا من جميع حقوقهم السياسية وخضوعهم للقوانين العسكرية التعسفية والتأديبية، وتهديدهم المستمر بانتزاع ملكية اراضيهم، فقد حرّموا من حرية التعبير ومن حقهم في عقد الاجتماعات. وينضوي ضمن هذا الاطار ايضا فرض الرقابة المفروضة على الصحافة، وحظر الكتب، وحظر التعبير عن تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، والتحكم الاسرائيلي بالبرامج التعليمية، فضلا عن التدخل الاسرائيلي المنظم في التعليم العالي للفلسطينيين.

٣- اللاجئون الفلسطينيون في البلدان المضيفة

يعتبر اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة غوث اللاجئين بمشابهة «لاجئين شرعيين» في كل من البلدان المضيفة، وذلك من الناحية القانونية حيث توفر لهم هذه الشرعية حدا من الامن، وعدم التعرض للإبعاد من البلد الذي يقيمون فيه. وتطبيقا لقرارات جامعة الدول العربية فان وضعيتهم كلاجئين فلسطينيين تتيح لهم التمتع بحقوق مدنية تقرب من نفس الحقوق التي يتمتع بها سائر المواطنين. ويتفاوت تمتعهم ببعض الحقوق السياسية من بلد عربي مضيف الى بلد آخر.

ولا بد هنا من توضيح ان الاردن يعتبر بمشابهة حالة خاصة في هذا المجال. فمنذ ان تم توحيد الضفتين في دولة واحدة عام ١٩٥٠، يتمتع الفلسطينيون بكامل حقوق المواطنة بما في ذلك الحقوق السياسية وحمل جوازات السفر وحق العمل والتملك والخدمة العسكرية وغير ذلك.

وفي مصر، يتمتع الفلسطينيون بحق العمل، والحق في شغل الوظائف العامة في الوزارات والهيئات المختلفة. كما ان لهم الحق في تملك الاراضي الزراعية والاراضي المخصصة للبناء، والحق في الالتحاق بالجامعات دون التقيد بنسب الدرجات العملية. ويتولى مكتب الحاكم العام لقطاع غزة في القاهرة الشؤون الخاصة باللاجئين الفلسطينيين كافة.

وفي سورية، يتمتع الفلسطينيون بحق العمل، والحق في شغل الوظائف العامة وعضوية الاتحادات المهنية، والتصويت في الانتخابات المحلية والالتحاق بالقوات المسلحة. وقد اقيمت في سوريا مديرية خاصة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين مرتبطة بوزارة الداخلية وهي تدير تلك الشؤون بما في ذلك اصدار تصاريح السفر التي تجدد كل سنتين.

وفي لبنان، يتمتع الفلسطينيون بحق الإقامة الدائمة، ولكن يفترض بهم الحصول على اجازة عمل قبل القيام بممارسة اية حرفة او نشاط تجاري. غير انه لا يحق لهم الالتحاق بالوظائف الحكومية او الانضمام الى القوات المسلحة والمشاركة في الحقوق السياسية. وقد شكلت في لبنان مديرية خاصة للاجئين الفلسطينيين على غرار ما هو قائم في سوريا.

وفي العراق، حصل الفلسطينيون على حقوق مساوية للحقوق التي يتمتع بها المواطنون العراقيون، وذلك في مجالات التعيين في الوظائف الحكومية، والالتحاق بالجامعات والكليات العسكرية والانتساب الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والتمتع بالاجازات الدراسية. وتوجد ادارة لشؤون الفلسطينيين مرتبطة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٤- الفلسطينيون في البلدان الاخرى لمنطقة غربي اسيا

لا يختلف وضع الفلسطينيين عادة في مختلف هذه الدول عن وضع العرب عامة بمغتهم اجانب. وينطبق عليهم ما ينطبق على غيرهم من حيث قوانين الإقامة والعمل والتملك.

الفصل الرابع

الاضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني

أولا- التحولات التي تتعرض لها التكوينات الاقتصادية الفلسطينية

كان من أثر عملية التجزئة والتشتت التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ ان زالت الاسس المادية لوجود اقتصاد فلسطيني قائم بذاته. وتتميز كل من التكوينات الاجتماعية الفلسطينية العديدة بخصائص اقتصادية مختلفة، حيث تتطور كل منها في ظل عوامل جاذبة وقاهرة تختلف عن العوامل التي تؤثر على غيرها من الجماعات او الشرائح الاجتماعية. وعلى العموم، فليس في مقدور الفلسطينيين التحكم بهذه العوامل أو حتى تنظيمها. وهذا يدل ضمنا على وجود عدة اقتصادات فلسطينية، تشترك بعضها في خصائص عامة، لكنها لا تشترك بالضرورة في اساليب ومؤشرات اقتصادية متشابهة.

وتخضع التكوينات الاقتصادية الفلسطينية لعملية مزدوجة. فهي عرضة للتفكك الداخلي الذي يؤدي الى اضعاف التفاعل الاقتصادي بين الفلسطينيين ضمن الجماعة أو الشريحة. ومن جهة أخرى، فان العملية الموازية أي التكامل الخارجي، تتمثل اما في زيادة اندماج الشريحة في الاقتصاد الوطني لبلد الاقامة او في اقتصاد قوة الاحتلال، أو في عملية هجرة الى بلدان أخرى والاندماج في اقتصاداتها الوطنية. وتتضمن انماط وأساليب عملية تفكك وتكامل الاقتصاد ما يلي: استيعاب القوى العاملة ونموها وتمركزها تبعا للعمر؛ درجة نمو العلاقات بين القطاعات المختلفة من خلال تلك العملية المزدوجة؛ مستوى تركيز رأس المال في المؤسسات الاقتصادية؛ درجة التحكم والاساليب التنظيمية المتعلقة بتدفق واستخدام وتكاثر رأس المال ضمن الاقتصاد المتفكك؛ المظاهر والممارسات الاستقلالية المتنوعة التي يعمل الاقتصاد الاقوى من خلالها على احتواء التكوينات الاقتصادية الفلسطينية والتحكم فيها.

وهناك افتقار شديد الى البيانات التي تتصل بمختلف التكوينات الاقتصادية

موضوع البحث، ومع ذلك، فإن ما يتوفر منها يكفي لتقديم تصورات وتفاصيل لها قيمتها حول كيفية حدوث عملية التفكك والتكامل بين مختلف التكوينات الاقتصادية الفلسطينية والشرائح المنبثقة عنها.

وبالرغم من كون عملية التفكك والتكامل هي العملية الأساسية إلا أنها ليست العملية الوحيدة التي تشكل الخصائص الاقتصادية للتكوينات الفلسطينية. فبصورة موازية، تؤثر على هذه التكوينات عمليتان أخريان هما: التدامج والتكامل الموازي. ويستخدم تعبير التدامج للإشارة إلى عملية التدامج بين التكوينات أو النشاطات الاقتصادية فيما بين الفلسطينيين ضمن جماعات المهاجرين. وينجم التدامج بين المخيمات على الصعيد المحلي عن مختلف المؤثرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية للاقتصادات المحلية المحيطة. ولقد لوحظت عملية التدامج في المخيمات القائمة في البلدان المضيفة، ففي الاوقات التي ازدادت فيها القيود السياسية او الاقتصادية المفروضة من جانب الاقتصادات المحيطة، شهد النشاط الاقتصادي المتدامج ازدهارا ملحوظا، أدى إلى التكامل المحلي بواسطة الاساليب التي شرحناها سابقا. ولقد حدث هذا النوع من التدامج في الاراضي المحتلة لمدة قصيرة خلال فترة الركود التي مني بها الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣.

ومع أن الجماعات الفلسطينية في بلدان المهجر تكون في البدء متكاملة تماما مع الاقتصاد المحلي إلا أنه تنشأ فيما بينها اتجاهات نحو التدامج لأن اواصر القربى وعوامل الجاذبية في داخل أي جماعة اثنية مهاجرة تساعد على نشأة الظروف التي تفضي إلى التدامج بشكل أو بآخر من أشكال النشاط الاقتصادي شبه المستقل، إذ ينجذب الفلسطينيون إلى خدمة مصالح غيرهم من الفلسطينيين سواء بتقديم عمالة مقنعة وغير متفرغة أو بتقديم خدمات تحتاجها الجماعة.

أما التكامل الموازي فهو عملية تساهم فيها العوامل الثقافية والسياسية

والايدولوجية والاجتماعية في زيادة الوعي القومي الفلسطيني وكان هذا التطور هو العامل الاساسي في قيام منظمة التحرير الفلسطينية وما اكتسبته من شرعية. ولمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تأثير كبير على هذه العملية وعلى الفلسطينيين في كل المجالات. كذلك تظهر نتائج التكامل الموازي على الصعيد الاقتصادي في صورة مشاريع تجارية فلسطينية خالصة (١)، كما وتظهر في اطار الجهود المشتركة المبذولة لدعم اقتصادات الاراضي المحتلة حتى تتمكن من مقاومة الضغوط التي يفرضها الاقتصاد الاسرائيلي لاستيعابها. وهذه المساعدة موجهة نحو ابطاء عملية التفكك الداخلي والتكامل الخارجي في تفاعل اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاقتصاد الاسرائيلي.

واحد مظهر من مظاهر عملية التكامل الموازي هو تأثير رأس المال الفلسطيني، الآتي بشكل رئيسي من بلدان المهجر. ويتم استثمار رأس المال هذا بشكل تدريجي في المؤسسات التي تقدم الخدمات للفلسطينيين في مختلف المجالات: الثقافية والاجتماعية والتعليمية. ومن الجدير بالذكر ان هناك ما يجذب الرأسماليين الفلسطينيين فيما بينهم، رغم تباعد مصادر ثروتهم جغرافيا وذلك تحت تأثير مجموعة معقدة من العوامل النفسية والعاطفية تجعلهم يوجهون مواردهم في المجال الاقتصادي بهدف زيادة سرعة عملية التكامل الموازي.

ثانيا- التكوينات الاقتصادية الفلسطينية

لا توجد سمات مشتركة بين الهياكل والملاح الاقتصادية لاي من التجمعات الفلسطينية المختلفة المتكونة منذ عام ١٩٤٨ في مناطق الشتات. غير انه يمكن تصنيف هذه التكوينات ضمن أربع مجموعات:

(أ) التكوينات الاقتصادية الفلسطينية ضمن اطار الاقتصاد الاسرائيلي

(ب) التكوينات الاقتصادية في البلدان المضيفة

(١) هذه المشاريع والمؤسسات تضم تعاونيات صامد (المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية) ومختلف المؤسسات التابعة لها.

(ج) التكوينات الاقتصادية للجماعات المهاجرة

(د) التكوينات الاقتصادية للجماعات المهاجرة المستوطنة

الف- التكوينات الاقتصادية الفلسطينية ضمن اطار الاقتصاد الاسرائيلي

١- الفلسطينيون داخل اسرائيل

شكلت القرية الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨ ركيزة اقتصادية وطنية ضمن اطار الاقتصاد الفلسطيني العام. غير ان وضع القرية العربية أخذ بالتدهور منذ قيام الدولة اليهودية حيث تحولت الى وحدة راكدة اقتصاديا. كما ان عمليات طرد غالبية السكان العرب في المدن الفلسطينية الساحلية نتج عنها فراغ كبير في الموارد المادية والبشرية في فلسطين، الامر الذي أدى الى تخلف القطاع الاقتصادي العربي عامة. وقد خدم ذلك السياسة الاسرائيلية الرامية الى جعل القطاع الزراعي العربي، وهو الذي طالما شكل العصب التقليدي للاقتصاد الفلسطيني، قطاعا هامشيا الى درجة كبيرة. ويجمع الدارسون على أن التكوين الحالي للقطاع الزراعي العربي، لا يمكنه سوى أن يولد طلبا محدودا على القوى البشرية.

وقد نجم، هذا الوضع نتيجة مصادرات الاراضي العربية التي نفذتها السلطات الاسرائيلية، اضافة الى حجب المساعدات الحكومية عن القطاع العربي. وقد أدت هذه الاوضاع الى دمج القطاع العربي بالاقتصاد الاسرائيلي ودفع سكان القرى الى الهجرة الداخلية نحو أسواق العمل للاشتغال كعمال زراعيين في المزارع اليهودية أو كعمال غير مهرة في قطاع الخدمات والبناء. ويبدو أن هذا القطاع العربي سوف يستمر في وضع التبعية هذه حيث ان المنطقة العربية (الجليل) قد تم تحويلها الى منطقة مستهلكة بدلا من أن تكون منطقة منتجة (١). يضاف الى ذلك ان امتصاص الاقتصاد الاسرائيلي لفائض العمل العربي المتأثري من عملية ابعاده عن مجال الزراعة وتقلص المساحات الزراعية

(١) Gathiel, Israel Social Structure and Change, New York, 1973, p. 248,
in Zureik, op.cit, p. 91.

المتبقية للعرب هو امتصاص مؤقت من حيث استيعابه في المجالات اليهودية. فضلا عن انه يعرض العمال العرب الى استغناء القطاع اليهودي عن خدماتهم في أى وقت دون ان يجدوا في قطاعهم أى مجال للعمل.

٢- الضفة الغربية وقطاع غزة

تركزت أحداث عام ١٩٤٨ آشارا شديدة الوطأة على اقتصاد الضفة الغربية الذى كان يشكل قبل ذلك جزءا من اقتصاد فلسطين العام. فقد فقدت الضفة بعد قيام الدولة اليهودية سوقها المحلية الرئيسية ومصدر تزويدها بطائفة متنوعة من المنتجات واصبحت غير قادرة على بلوغ الموانئ الساحلية على البحر المتوسط كما فقدت خطوط مواصلاتها المرتبطة بعموم فلسطين فاعليتها. كذلك فقد الآلاف من سكان الضفة أعمالهم في المدن التي صارت جزءا من اسرائيل، كما فقد العديد من القرويين اراضيهم المنتجة التي اصبحت جزءا من اسرائيل ايضا. فضلا عن ذلك، فقد أدى تدفق نحو ٤٥٠ ألف لاجئ جديد الى حدوث زيادات كبيرة في عدد السكان، والى ارهاق الوضع الاقتصادى وتقليص فرص العمل.

وقد أدى الواقع السياسى الذى قام بعد ١٩٤٨ والذى تمخض عن اتحاد الضفة الغربية مع الاردن الى اعادة توجيه الصلات الاقتصادية نحو الشرق بعد أن اصبحت مطوقة من الشمال والغرب والجنوب بالدولة اليهودية الجديدة. وازاء هذا الوضع فقد انتقل مركز الثقل الاقتصادى الى العاصمة الاردنية التي شكلت صلة الوصل الجديدة للضفة الغربية مع العالم الخارجى واصبح التكامل الاقتصادى الجزئى بين شطرى الدولة هو الواقع الغالب.

اعتمد اقتصاد الضفة حتى عام ١٩٦٧ على الزراعة بدرجة رئيسية، حيث استوعبت نحو نصف القوة العاملة وعلى بعض الصناعات وعلى السياحة. وأدت هجرة عدد من اللاجئين الى الضفة الشرقية الى تخفيف الضغط السكانى عن الضفة الغربية كما أدت هجرة عدد من أبناء الضفة للعمل في دول الخليج، الى تزويد الضفة بمصدر مهم من مصادر الدخل.

وعلى الرغم مما عانته الضفة الغربية من نقص في الموارد والامكانيات الزراعية المحدودة والقاعدة الاقتصادية الواسعة، اضافة الى وجود جماهير اللاجئين المعتمدين فيها، فقد حققت الضفة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٧ معدل نمو بلغ نحو ١٠ في المائة، كما ارتفع معدل دخل الفرد من ٩٠ الى ٢٠٠ دولارا (١). وقد شكلت المدن الكبيرة في الضفة مراكز تجارية قامت فيها صناعات حرفية مهمة كمعاصر الزيتون وصناعة الزجاج والتحف الشرقية اضافة الى الصناعات الخفيفة كالكبريت والمنسوجات والصابون والزيوت النباتية. وعلى الرغم من أن تلك الصناعات وغيرها كانت صغيرة وأولية، إلا أنها كانت ناجحة وأخذة بالانتعاش غير أنه على الرغم مما حدث من تطور في عدد من المجالات، إلا أن اقتصاد الضفة ظل يعتمد على الزراعة بشكل رئيسي.

أما بالنسبة لغزة، فكان الضرر الذي لحق بها نتيجة احداث عام ١٩٤٨ اكبر مما لحق بالضفة. فقد كانت غزة قبل ١٩٤٨ مركزا تجاريا وميناء هاما وكانت اسواق المدينة تلعب دورا بارزا في التسويق الزراعي للبلاد.

ونظرا لانعزال قطاع غزة عما وراءه من الاراضي التي ضمت الى الدولة اليهودية ولقيام شبه جزيرة سيناء القاحلة وغير المأهولة بالسكان في اكثرها لتكون حاجزا بين القطاع ومصر، فقد وجد القطاع نفسه مرغما على اعادة توجيه اقتصاده في أسوأ الظروف. هذا، على الرغم من أن القطاع قد اعتبر تحت الادارة المصرية بمثابة منطقة حرة، بالاضافة الى ان المستثمرين من أبناء القطاع كانوا يعاملون معاملة المستثمرين المصريين من حيث فترة الاعفاء من الضرائب والاعفاءات الجمركية الخاصة بالمشروعات التي كانوا يقومون بتنفيذها في مصر. كما اضاف تدفق اللاجئين على القطاع عاملا آخر أدى الى عواقب اقتصادية وخيمة (بلغ عدد اللاجئين الذين تدفقوا على القطاع بعد ١٩٤٨ نحو

(١) منشورات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

١٥٠ ألف نسمة مما جعل سكانه يتضاعفون ثلاث مرات). وقد أدى العجز العام في الاقتصاد المحلي الى عدم القدرة على امتصاص اللاجئين في الاعمال المنتجة مما جعل أوضاعهم قاتمة جدا.

وقد شكلت الزراعة الركن الاساسي في اقتصاد القطاع حيث غطت نحو نصف الانتاج والاستخدام، يليها قطاع الخدمات نتيجة احتفاظ مصر بقاعدة عسكرية مجاورة ووجود قوات الطوارئ الدولية فيه، اضافة الى تجارة السياحة مع مصر وصناعة النسيج وعدد من الصناعات الخفيفة الاخرى.

لقد أدى الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ لبقية الارض الفلسطينية المعروفة منذ عام ١٩٤٨ بالضفة الغربية وقطاع غزة الى احداث تحولات جذرية في اقتصاد هاتين المنطقتين. وعملت قرارات ثلاثة اتخذتها السلطات المحتلة، الى تغيير معالم تلك الاوضاع والخصائص الاقتصادية، وهي: الاعلان عن ضم القدس، واتباع سياسة الجسور المفتوحة مع الاردن، واقامة حدود مفتوحة بين اسرائيل وكل من الضفة والقطاع.

فقد أدى ضم القدس التي شكلت اكبر مدن الضفة الغربية واكثر مراكزها التجارية أهمية، الى تغيير المركز المالي للفلسطينيين من سكان القدس اذ اصبحوا خاضعين لادارة اسرائيل الاقتصادية.

وقد كان الهدف الاقتصادي المباشر لسياسة الجسور المفتوحة في نظر اسرائيل هو ضمان وجود سوق لتصريف انتاج الضفة الغربية من المحاصيل الزراعية خشية أن يؤدي تدفق تلك الحاصلات على اسرائيل الى خفض اسعار المنتوجات الزراعية الاسرائيلية أو منافستها. غير ان وجهة النظر العربية ارتأت الاستفادة من سياسة الجسور المفتوحة في تعزيز اوضاع الفلسطينيين الاقتصادية ومودهم في الضفة والقطاع.

أما القرار الثالث، فقد سمح لإسرائيل باتباع سياسة انتقالية بالنسبة للروابط الاقتصادية بينها وبين هاتين المنطقتين.

ففي مجال الزراعة، تحركت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية عبر عدة محاور هي:

١- مصادرة الارض - فبين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٤ تقلص حجم الاراضي الزراعية التي بيد الفلسطينيين في الضفة الغربية بنسبة ٢٧ في المائة عن طريق المصادرة. وبين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٩، انخفض عدد العاملين في الزراعة في الضفة بنسبة ٣١ في المائة ونسبة ٤٢ في المائة في قطاع غزة (١).

٢- اخضاع الزراعة الفلسطينية لحاجات السوق الاسرائيلية حيث اضطر الفلاح الفلسطيني الى التخلي عن زراعة المحاصيل التقليدية والاتجاه لزراعة المحاصيل التي يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي كموايد خام، والتي لا تنافس الزراعات الاسرائيلية. وقد تم فرض هذا الواقع عبر سلسلة من الاجراءات منها التحكم بمصادر المياه وبالادوات الزراعية والاسمدة والقروض والاسعار وغير ذلك (٢).

٣- السيطرة على مصادر المياه حيث تتحكم اسرائيل حاليا بنحو ٥٠٠ مليون متر مكعب من مجموع ٦٢٠ مليون متر مكعب التي تشكل الثروة المائية للضفة (٣).
أما في مجال الصناعة، فقد استغلت اسرائيل الوضع القائم في الضفة والقطاع، والمؤلف من صناعات صغيرة ناشئة حيث تم تحويلها الى صناعات "تابعة" تنتج ما تحتاج

(١) "Survey of labor in the Administerial Territories 1979" (باللغة العبرية)، Central Bureau of Statistics, Administerial Territories Statistics Quarterly 1980, No 1-2.

-Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), National Accounts for Judea, and Samaria, the Gaza strip and Sinai for the decade 1968-77, Special Series, No. 615, 1979.

Ibid. (٢)

(٣) للمزيد من المعلومات انظر: Les Arabes Dans Les Territoires Occupees Par Israel - Colloque De Bruxelles, 1981, pp. 145-162.

اليه الشركات الاسرائيلية. وقد أدى هذا الوضع المستجد الى خنق الصناعة الوطنية الفلسطينية في مهدها وهي التي لم تكن تملك رؤوس الاموال ولا الحماية التي تجعلها قادرة على منافسة الصناعات الاسرائيلية. كما عمدت السلطات الاسرائيلية الى اغلاق كافة البنوك والمؤسسات المالية القائمة قبل ١٩٦٧، الامر الذي ربط كافة النشاط المالي للاراضي المحتلة بالبنوك الاسرائيلية حيث بلغت نسبة الفائدة على القروض نحو ٢٨ في المائة (١)، وبالتالي تضاعفت المعاناة على الفلسطينيين بسبب التمييزات المجحفة بينهم وبين الاسرائيليين عند منح القروض.

وقد أدت هذه السياسة المترافقة مع سياسة اغراق السوق العربية في المناطق المحتلة بالبضائع الاسرائيلية الى تحويل الضفة والقطاع الى اكبر مستورد للمنتوجات الاسرائيلية. ففي عام ١٩٧٧ مثلاً، بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية للمناطق المحتلة ٤٤٨ مليون دولاراً وذلك مقارنة مع هذه الصادرات الى الولايات المتحدة التي بلغت ٢٥٤٦ مليون دولار (باستثناء الماس) و٢٢٤٢ مليون دولار الى بريطانيا و٢٧٥٤ مليون دولار الى ألمانيا الغربية (٢).

هكذا يمكن القول ان عملية التفكك الداخلي للاقتصاد الفلسطيني والتكامل الخارجي مع الاقتصاد الاسرائيلي قد شمل كافة مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، بحيث اصبحت المناطق المحتلة اسواقاً مقصورة على الاقتصاد الاسرائيلي وتلبي احتياجاته (٣). وكانت النتيجة المنطقية للسياسات الاسرائيلية في تدمير الزراعة والصناعة وكافة اوجه الاقتصاد الوطني الفلسطيني أن اصبحت قوة العمل الفلسطينية موجهة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي. فلم يعد أمام الايدي العاملة الفلسطينية سوى خيارين: إما العمل في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي أو الهجرة الى خارج المناطق المحتلة بحثاً عن القوت. فقد جرت عملية استيعاب قوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي بوتائر مرتفعة. اذ بلغت نسبة الاستيعاب في عام ١٩٧٧ نحو ٤٣ في المائة من القوة العاملة

Ibid (١)

Israel, CBS, Statistical Abstract of Israel, 1977, pp. 212-225. (٢)

Arkadie, B. Benefits and Burdens, A للمزيد من التفاصيل، انظر: Report on West Bank and Gaza Economics since 1967; Washington, Carnegie Endowment, 1977. (٣)

في قطاع غزة ونحو ٣٠ في المائة في الضفة الغربية، كما جرت تقديرات للفترة المقبلة الممتدة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ بحيث بلغت هذه النسبة نحو ٥٠ في المائة (١). وقد انعكست عملية الاستيعاب هذه على قوة العمل المستخدمة في المناطق ذاتها حيث انخفضت نسبة العاملين في الزراعة في الضفة الغربية من ٤٢ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٠ كما انخفضت هذه النسبة في قطاع غزة من ٣١٦ في المائة الى ١٨٥ في المائة في السنوات ذاتها (٢).

باء- التكوينات الاقتصادية في البلدان المضيفة(*)

يمكن تقسيم البلدان المضيفة من الناحية الاقتصادية الى فئتين: البلدان التي يوجد فيها مخيمات للاجئين وتلك التي لا توجد فيها مخيمات. وتشمل الثانية كلا من مصر والعراق.

المخيمات الفلسطينية

المخيم هو التجمع الفلسطيني الرئيسي المعروف منذ الخمسينات باسم مخيم اللاجئين الفلسطينيين. وقد اصبح للمخيم على مر السنين حدود مادية واجتماعية واقتصادية ونشأ داخل كل مخيم اقتصاد محلي لتأمين الاحتياجات الاساسية لسكانه (كالمدارس والحوانيت والخدمات الصحية الاولى وبعض المهن). كما نشأت فيه فرص صغيرة للعمل كالحرف اليدوية والحياكة وصناعة الاثاث. ولم يكن هناك من تبادل بين المخيمات اذ ان الشكل الوحيد للتبادل كان الهجرة من مخيم الى مخيم آخر بدوافع اقتصادية أو بسبب الزواج.

وقد اصبح لكل مخيم شبه اقتصاد قائم بذاته، يتفاعل مع اقرب مركز اقتصادي اليه في البلد المضيف ويلبي بعض احتياجاته. كما ان سكان المخيم يمدون اقرب

(١) منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي، جنيف، ١٩٧٩، ص ٣٠.

(٢) Israel, CBS. Statistical Abstract of Israel, 1981, P. 732

(*) البلدان المضيفة هي الاردن وسورية ولبنان والعراق ومصر.

المراكز اليهم بالايدي العاملة ويبيعون البضائع بطريقة التجوال او من خلال الحوانيت الصغيرة.

ولم تقتصر اقامة الفلسطينيين في البلدان المضيفة على المخيمات فقد توزع العديد من الفلسطينيين، ولا سيما من توفرت لديهم الوسائل المادية لذلك، في مختلف المجالات الاقتصادية في البلدان المضيفة واصبحوا جزءا من قوة العمل ويشاركون في النشاط الاقتصادي بالقدر الذي تسمح به القوانين المحلية.

ويمكن استخلاص بعض الملاحظات من المعلومات والبيانات المتوفرة، وهي:

- ١- يشارك الفلسطينيون في بعض البلدان العربية المضيفة في المجال الاقتصادي وفقا للقوانين الخاصة بكل بلد مضيف.
- ٢- ارتفاع نسبة العمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات بشكل عام وانخفاضها في قطاع الزراعة، باستثناء الاردن.
- ٣- ارتفاع نسبة العاملين في "الانتاج" والمهن "الفنية" وانخفاض نسبة العاملين في الادارة والتسيير. ويلاحظ ارتفاع نسبة الفنيين الفلسطينيين في مصر والعراق وسورية.
- ٤- تعتبر مشاركة الاناث في قوة العمل الفلسطينية هامشية بالمقارنة مع نسبتهم للعدد الكلي للفلسطينيين. وهن يعملن في الصناعة في جميع البلدان باستثناء الاردن حيث تعمل العديد من الاناث في الزراعة.
- ٥- تتألف النسبة العظمى من قوة العمل الفلسطينية من العاملين بأجر، باستثناء الاردن.

جيم- التكوينات الاقتصادية للجماعات المهاجرة

- تكونت هذه المجتمعات في الاصل من مهاجرين يبحثون عن فرص العمل. وقد بدأ الفلسطينيون في شبه الجزيرة العربية يكونون تشكيلاتهم الاجتماعية كمجتمعات مهاجرين. وتشترك هذه الجماعات في الملامح التالية:
- ١- تندمج هذه الجماعة اقتصاديا في الاقتصاد المحلي.
 - ٢- نظرا لكون هذه الجماعات تمثل تجمعات اثنية ذات طابع قومي، فان نوعا من

التدماج الاقتصادي ينشأ بينها مع مرور فترة من الإقامة في بلد الشتات.

- ٣- تتألف الغالبية العظمى من قوة العمل الفلسطينية في الخليج من العاملين باجر (اكثر من ٩٠ في المائة) وليس من اصحاب العمل او العاملين لحسابهم.
- ٤- النسبة المئوية للعاملين في الزراعة منخفضة جداً، وتوجد أعلى نسبة بينهم في المملكة العربية السعودية. أما في الكويت فالنسبة الكبرى من العاملين هي في قطاع الخدمات (٣٦ في المائة) ثم قطاع الصناعة (٢٣ في المائة). أما في العربية السعودية فتبلغ نسبة العاملين في الخدمات (٦٢ في المائة) وفي الصناعة (١٢ في المائة). أما في الامارات العربية المتحدة فهناك نحو (٤٧ في المائة) يعملون في التجارة و (٢٤ في المائة) في قطاع البناء وتعود هذه الاختلافات الى اختلاف مستوى التنمية بين قطر وآخر على الاغلب.

- ٥- يشكل الفنيون والعاملون في الانتاج اكبر فئة على الصعيد المهني حيث يؤلفون نسبة (٦٣ في المائة) في الكويت و (٨٢ في المائة) في العربية السعودية و (٦٤ في المائة) في الامارات العربية المتحدة.

دال- التكوينات الاقتصادية للجماعات المهاجرة المستوطنة

ينطبق هذا التعريف على الجماعات التي تعيش في امريكا الشمالية والجنوبية وفي استراليا(*) . وتلعب هذه الجماعات دورا آخذا بالتزايد في عملية التكامل الموازي للاقتصاد الفلسطيني. وتشتهر هذه الجماعات في الخصائص الاقتصادية التالية:

(١) من الناحية الاقتصادية تعتبر هذه الجماعات مندمجة تماما في الاقتصاد المحلي. ومع ذلك فان عوامل التدماج بينها قوية، وهناك أشكال محدودة لكنها محسوسة

(*) يصعب تقدير حجم هذه الجماعات. فقد توصلت بعض التقديرات الى ان هذه الجماعات تشكل ٥ الى ١٠ في المائة من الشعب الفلسطيني. وبالتالي قد يصل أعلى تقدير لها الى ٤٥٠ ٠٠٠ فلسطيني في هذه المناطق، بينما يقل تقدير الى ٣٠٠ ٠٠٠ فلسطيني. انظر المكتب المركزي الاحصائي الفلسطيني، "المجموعة الاحصائية الفلسطينية لعام ١٩٨١" العدد ٣ (دمشق، ١٩٨١)؛ "والجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الامريكية"، الجزء الاول والثاني، وشؤون فلسطينية العدد ٩٩ (شباط/فبراير ١٩٨٠) ص ٨٤-١٠٦، والعدد ١٠٠ (آذار/مارس ١٩٨٠) ص ٦٦-٨٧.

لاقتصاد فرعي محلي ضعيف. وهذه الاشكال تشمل ما يلي: المشاريع التجارية العائلية؛ المهاجرون الفلسطينيون الجدد الذين يعملون لدى مهاجرين آخرين اقدم وأكثر استقراراً؛ المشاريع الفلسطينية المشتركة؛ هيكل للائتمان في داخل الجماعة يقوم على الثقة ويعتبر تقديم الضمان فيه امراً مجوّجا من الناحية الاجتماعية، ولكن ليس لهذا الهيكل اطار قانوني؛ المؤسسات الاجتماعية التي تخدم الجماعة وتقوم الجماعة بتمويلها فتوفر بالتالي مجالات للتفاعل الاقتصادي لهذه الجماعة؛

(ب) ان امكانية حصول المهاجرين الوافدين الى تلك الجماعات على حقوق المواطنة تخلق لديهم الحافز الى توظيف اموالهم في مشاريع تجارية وامتلاكها. فضلا على ان هذا الحق يزيّد من تحركهم الاجتماعي والاقتصادي. كما ان حق المواطنة يخلق الظروف الملائمة لاستقرار وامن المسنين، فلا يضطرون الى مغادرة البلد عندما يبلغون من التقاعد كما هو الحال في الجماعات المهاجرة؛

(ج) ان الشرائح الموجودة ضمن هذه الجماعات قد حققت وفرة اقتصادية وتعمل بنشاط على انشاء ودعم المؤسسات التي تعزز عملية التكامل الموازي فيما بين الفلسطينيين.

ثالثا- اقتصاديات شبه التكامل

هناك عاملان وراء شبه التكامل الاقتصادي للمجتمعات الفلسطينية هما: المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تدعمها المنظمة، والهيئات العامة الفلسطينية. وقد تأسست الهيئات والمؤسسات العامة اما من قبل بعض الاثرياء الفلسطينيين في البلدان والمجتمعات المضيفة او من قبل ابناء مجتمعات المهاجرين المستقرة(*). ومع ان المعلومات قليلة عن هذه الهيئات ويقع العديد منها خارج منطقة غربي آسيا فإن عددها ونفوذها آخذان في التعاظم في الميدان الاقتصادي وكذلك في الميادين الاخرى.

(*) لالقاء المزيد من الاضواء على البورجوازية الفلسطينية في فلسطين وفي الخارج، انظر: N. Picandon, "La bourgeoisie Palestinienne et L'industrialisation", in A Bourgey et al, op. cit.

وتتوزع النشاطات الاقتصادية للمؤسسات المدعومة والتابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بين نوعين: النشاطات الموجهة نحو الاراضي المحتلة، وتلك الموجهة نحو الهيئات والمؤسسات العامة الفلسطينية. وتشتمل النشاطات الموجهة نحو الاراضي العربية المحتلة على سلسلة واسعة من النشاطات الاقتصادية الهادفة الى تعزيز قوة الاقتصادات المحلية في الاراضي المحتلة في مواجهة الضغط الاقتصادي الاسرائيلي. ويشتمل ذلك على النشاطات الاقتصادية في مجال الاستثمار والاقراض والتسويق والبحث والمساعدات الاجتماعية وتطوير المهارات والبياديين المتصلة بها، بهدف تسريع عملية التنمية الداخلية لاقتصادات هذه الاراضي، بحيث يتم الحد قدر الامكان من عملية تفكيك هذه الاقتصادات من الداخل وربطها بالخارج، والسعي الى عكس اتجاه هذه العملية.

وتشكل المؤسسات العامة الفلسطينية ايضا ظاهرة متنامية. وهي تشمل مؤسسات استخدام رئيسية موجهة نحو تقديم الخدمات الاجتماعية او توفير الانتاج التجاري مثل مؤسسات: صامد وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ومؤسسة الشؤون الاجتماعية. ويبين الجدول التالي توزيع قوة العمل حسب القطاعات المختلفة في تلك المؤسسات.

مجموع العاملين في مؤسسات مختارة، ١٩٨١

الاضاء	مصدر	جمعية الهلال الأحمر الفاصليني	الانزوا	غيرها	المجموع الكلي	المؤسسة (المؤسسة)
مجموع عدد العاملين	١٩١	١٣٣	٢٢١	٨٣٣	٨٥٧	-
المناولة	١٩١	-	-	١٦٣	٨٥٦	١٧
الخدمات	-	١٣٣	١٢١	٣١٦	٤٢٥٧	٨٢
التجارة	-	-	-	٤٦	-	١
الاقتصاد	-	-	-	-	-	-
عدد الفتيين	-	١٥١	١٦٤٨	٦٥٣	-	-
النسبة المؤتوية للفتيين	-	(٥٠)	(٧١)	(٥٥)	-	-
عدد الاجاريين	-	٣٣١	-	٧١١	-	-
النسبة المؤتوية للاذاريين	-	(٧١)	-	(٧١)	-	-
عدد المؤتوية للمؤتويين	٣٢	-	١٩٠	-	٢٥٠٥	٧٢
النسبة المؤتوية للمؤتويين	(١٩)	-	(٨)	-	-	-
عدد عمال المبيعات	-	-	-	١٦	-	-
النسبة المؤتوية لعمال المبيعات	-	-	-	(٣)	-	-
عدد العاملين في الخدمات	-	-	٢٢٥	-	-	-
النسبة المؤتوية للعاملين في الخدمات	-	-	(١٠)	-	١٦٥٢	١٦
عدد العاملين في الانتاج	٨٥٧	٤٦٣	٧٨١	٢٠٠	-	-
النسبة المؤتوية للعاملين في الانتاج	(١٧)	(١١)	(١٠)	(٢٤)	-	-

المصدر: اخذت هذه الارقام من المجموعة الاصلية، الجدول ٣٦، ١٩٨١، ويشمل هذا العدد أيضا الفتيين والمؤتويين.

(١)

الفصل الخامس

الاضاع الاجتماعية للشعب الفلسطيني

الف - السمات العامة للمجتمع الفلسطيني

ابرز سمات المجتمع الفلسطيني في مختلف مناطق تواجدده هي:

١- الاتجاه نحو التكامل والتلاحم مقابل التمزق والتفتت

٢- انتشار التعليم

٣- الرفض.

١- الاتجاه نحو التكامل

خلق الشتت آثارا طاردة وجاذبة في نفس الوقت ضمن اطار البنية الاجتماعية الفلسطينية، حيث حالت الآثار الطاردة المتمثلة بالاقتلاع من الجذور والهجرة المتكررة وتباعد المناطق الجغرافية واختلاف العوامل المحلية والاقليمية، دون استمرار الصلات بين مختلف مناطق الشتت، بينما ادت الآثار الجاذبة الى ان يكون المجتمع الفلسطيني الصغير في كل منطقة من مناطق الشتات نسخة من عناصر التكوين السابقة المتكيفة بشكل او بآخر مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، اضافة الى الوعي العام بالمصيبة الواحدة والمصير المشترك.

ففي اعقاب ١٩٤٨، اصبح مفهوم "مجتمع فلسطيني" مرتبطا بفكرة الشتات، وهي فكرة تجسد السمات المشتركة الاساسية التي يمكن مشاهدتها في عدد من المجتمعات الفلسطينية والتمسك بالعائلات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع الفلسطيني السابق كوسيلة للحفاظ على الذات. وقد شكلت المخيمات الفلسطينية في البلدان المضيفة اطرا ملائمة للانتقال من الولاء الى العائلة والعشيرة والقرية الى الولاء للوطن المفقود والشعب الواحد، فقد سادت المخيم بعد الهجرة طبيعة التكتل القروي، ونتج عن الشتت ان سكان القرية الواحدة، بل والقرى المجاورة قد اقاموا في مخيم واحد انتقلت اليه معهم عاداتهم وتقاليدهم. غير ان حالة التجزئة والمعاناة وطبيعة التطلعات المشتركة ما لبثت ان ادت الى تجاوز الوسائل التقليدية الى الاطار الوطني

العام حيث حلت الاهتمامات الوطنية محل الاهتمامات المحلية والمصالح العامة للشعب الفلسطيني بأسره محل مصالح العشيرة والعائلة.

كذلك فإن الخصائص المشتركة للمهاجرين الفلسطينيين الى البلدان الجاذبة للهجرة، وتشابه اوضاعهم وتماثل تاريخهم الوطني ودرجة وعيهم السياسي قد اسهمت كلها في توفير الاساس لاستحداث اشكال جديدة من التلاحم. وجدير بالذكر ان المنظمات الفلسطينية البارزة كحركة فتح والاتحاد العام لطلبة فلسطين قد تشكلت بداياتها في البلدان الجاذبة للهجرة. وكان انبثاق منظمة التحرير الفلسطينية في اواسط الستينات نتيجة طبيعية وحتمية لذلك التوجه العام نحو التكامل والتلاحم الذي ساد مجتمع الشتات حيث ما لبثت الهوية الفلسطينية ان تحولت الى هوية سياسية.

٢- انتشار التعليم

كان الاقبال على التعليم والرغبة في تحصيله احد السمات البارزة للمجتمع الفلسطيني منذ عشرينات القرن الحالي. وقد اشار تقرير هوب سميسون في عام ١٩٣٠ الى هذه الظاهرة والى تلكؤ سلطات الانتداب في تلبية حاجات الشعب الفلسطيني حيث يشار بان السلطات المذكورة قد رفضت (٤) بالمائة من طلبات افتتاح المدارس في القرى التي تقدم بها الفلاحون برغم تعهدهم بدفع معظم تكاليفها (١).

وقد اندفع الفلسطينيون بعد تشتتهم نحو التعليم اندفاعا شديدة حيث ما لبث ابناء المخيمات ان تخرجوا أطباء ومهندسين واداريين وغير ذلك.

ولاجل التعرف على الطاقة البشرية الفلسطينية المتعلمة في مختلف انحاء مجتمع الشتات، قام مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية باجراء مسح لعينة عشوائية في عام ١٩٧٣ شملت نصف الفلسطينيين بسبب عدم تمكنه من تعميم المسح على الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وخرج بنتائج عديدة منها ان نسبة الطاقة البشرية ذات التعليم عالي المستوى ونسبة الطلاب الفلسطينيين حاليا في الجامعات الى

(١) - نبيل بدران/ التعليم والتحديث في فلسطين، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٤.

مجموع الفلسطينيين تفوق النسبة لأي بلد عربي بما في ذلك مصر ولبنان، وتتقارب كثيرا مع مثيلاتها في اسرائيل(١).

٣- الرفض

يؤلف الشباب اكثر من نصف الشعب الفلسطيني، وهو شباب رافض لما حل به من ظلم، متمرد على واقعه واع بمأساته. وقد اصبحت الهوية الوطنية الفلسطينية هوية راسخة في وعي الفلسطينيين والجيل الشاب منهم على نحو خاص.

باء- الفلسطينيون في حدود فلسطين التاريخية

١- اسرائيل

تمكن نحو ١٧٠ الف فلسطيني من البقاء فوق ارضهم بعد قيام الدولة اليهودية(*). وقد بلغ عددهم في عام ١٩٦٧ نحو ٢٩٧ الفا توزعوا على النحو التالي: ١١٦ الفا في القرى الكبيرة، ٥٤ الفا في القرى الصغيرة، ٥٨ الفا في المدن العربية، ٣٣ الفا في المدن المختلطة، ٣٢ الفا في مضارب البدو. وكان نحو ١٧٢ الفا يقيمون في المنطقة الشمالية (الجليل)-Galilee والبدو في المنطقة الجنوبية والنقب-Negev، بينما توزع الباقون في المنطقة الوسطى (المثلث)-The Triangle، والمدن المختلطة(٢). وقد بلغت الزيادة الطبيعية بين العرب في عام ١٩٦٢ نحو ٥٠٦ ر٠٦ بالالف(٣) كما قدرت في عام ١٩٧٧ بنحو ٤٠٥ ر٠٥ بالالف مقابل الولادات اليهودية البالغة نحو ٢٤٥ ر٠٥ بالالف(٤)، حيث بلغ عدد العرب في عام ١٩٧٤ حسب المصادر الاسرائيلية نحو ٤٣٧٩٠٠ نسمة(٥)،

(*) تختلف المصادر في تقدير العدد الفعلي لهؤلاء الفلسطينيين حيث هناك من يقدروهم بنحو ١٦٠ الفا بينما تنحو المصادر الاسرائيلية الى تقديرهم بنحو ١٢٠ الفا.

(١) مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، دراسة رقم (١)، ١٨٩٧٣/٤/٢٥، "الطاقة البشرية الفلسطينية العالية".

(٢) حبيب قهوجي/العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨. مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٠.

(٣) Stock, E., From Conflict to Understanding, New York, 1969, p.18

(٤) Demographic Year Book, Israel, Table No.13.

(٥) Zureik, E., op. cit, p. 109.

وهناك ثلاث سمات رئيسية للمجتمع الفلسطيني العربي في اسرائيل هي:

- ١- انه مجتمع قروى في أساسه - مرتبط بالارض وتشكل العائلة الممتدة فيه مؤسسة وطنية وتسوده العلاقات والقيم الريفية.
- ٢- انه يتركز في غالبية في المنطقة الشمالية (الجليل) والجنوب حيث البدو، والمنطقة الوسطى (المثلث).

٣- انه مجتمع ترتفع فيه معدلات الانجاب.

وقد تركزت السياسة الاسرائيلية المنطلقة اساسا من الايديولوجية الصهيونية حول هذه السمات في محاولة للتحكم فيها وتطوير مضاعفاتها.

فقد ادت سياسة مصادرة الارض الى تحويل نسبة كبيرة من الفلاحين الفلسطينيين الى عمال ريفيين تتجلى فيهم خصائص العمال المهاجرين الذين كان يصادفهم المرء في المدن الكبرى في المجتمعات الاستعمارية وفي المجتمعات الغربية الصناعية حاليا. ففي عام ١٩٦٣ مثلا كانت نسبة الريفيين العرب تعادل ٧٥ في المائة من مجموع العرب في اسرائيل بينما انخفضت تلك النسبة في عام ١٩٧٣ الى ٥٦ في المائة. وقد ارتفعت نسبة العمال غير المهرة وخاصة في مجال البناء والخدمات ارتفاعا كبيرا بحيث بلغت في عام ١٩٧٣ نحو نصف مجموع الايدي العاملة في اسرائيل بينما لم تزد نسبة العمال العرب الاجمالية عن ٩,٨ في المائة من مجموع الايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة في اسرائيل(١). وتشير كافة الدلائل الى استمرار هذا الاتجاه.

وتكمن خطورة هذا الاتجاه في ان التحول من الريفية الى الحضرية لا يحدث على نحو طبيعي على النحو الذي يتم فيه مثل ذلك التحول في المجتمعات المدنية المعاصرة. وانما يتم على نحو قسري من خلال تجريد العرب من اراضيهم واستخدام تلك الاراضي لاغراض استيطانية يهودية، وهو ما يطلق عليه بعض الدارسين صفة الاستعمار الداخلي(٢). وينعكس هذا الواقع على المجتمع العربي وعلى مستوى المعيشة فيه حيث السمة البارزة الناتجة عن الممارسات والسياسات الاسرائيلية هي التخلف الاقتصادي

(١) Ibid, p. 117.

(٢) Ibid, p. 116-121.

والاجتماعي، وانتشار البطالة بين صفوف العرب على نحو يبلغ ضعف البطالة بين اليهود في فترات الركود الاقتصادي.

كذلك فقد عمدت السلطات الاسرائيلية الى اتباع سياسة الحيلولة دون وجود مجتمع عربي كثيف السكان في أية منطقة من مناطق الدولة وذلك من خلال عمليات مصادرة الاراضي ونشر الاستيطان اليهودي في مسام المجتمع العربي، وهو ما عرف بخطة "تهويد الجليل" التي تم قطع شوط كبير فيها. اما في الجنوب، فقد تمت بعشرة البدو ومصادرة أراضيهـم.

أما المشكلة الثالثة التي تحاول السلطات الاسرائيلية التحكم فيها فهي ظاهرة الزيادة الطبيعية المرتفعة بين العرب. وقد تم التعبير عن ذلك بما طرحه تقرير كوينغ - Koenig Report في عام ١٩٧٦ من حل مباشر لما يسمونه بمشكلة تزايد عدد العرب في الدولة اليهودية والذي اقترح فيه مسؤول المنطقة الشمالية، اسرائيل كوينغ طرد العرب الى خارج اسرائيل(١). وقد عبر سنغرمـان، Singer Mann في كتاب الخطر من الداخل -The Threat Within- عن القلق الذي يساور السلطات الاسرائيلية بهذا الشأن. وهناك اساليب غير مباشرة تتبعها السلطات الاسرائيلية منها تشجيع انخراط المرأة العربية في سوق العمل، حيث ازدادت هذه الظاهرة على نحو ملفت للنظر منذ عام ١٩٦٧. وتشير احدى الدراسات حول هذه الظاهرة بأن هذا التشجيع انما يهدف الى تخفيض نسبة الانجاب، اضافة الى ان السلطات الاسرائيلية قد منعت تعدد الزوجات في الوقت الذي شجعت فيه على بقاء الكثير من التقاليد التي من شأنها ان تسهل عملية سيطرتها على المجتمع العربي كتدعيم وجود "الحمولة Clan" مثلا(٢). هذا الى جانب عرقلة عملية تطور المجتمع العربي بمختلف السبل كالتعليم مثلا حيث الفرص ادنى بكثير من الفرص المتوفرة لليهود.

(١) Israel Koenig, "Top Secret: Memorandum Proposal - Handling the Arabs in Israel", Journal of Palestine Studies" vol. VI, No.1, 1976 pp.190-200. Al-Hamishmar, Daily newspaper, Israel, 7 September 1976.

(٢) Samed, A "Palestinian Women" in "Merip Reports", Middle East Reasearch and Information Project Number 50, August, 1976

ففي دراسة اجريت على مستوى التعليم للفلسطينيين العرب في اسرائيل تبين ان هذا المستوى اقل بكثير من مستوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي كافة مناطق وجودهم في الدول الاخرى(١). وفي عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ كانت نسبة الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية نحو ٢ في المائة. في الوقت الذي بلغت فيه نسبتهم السكانية ١٥ في المائة. والجدير بالذكر ان هذه النسبة قد بقيت على حالها حتى عام ١٩٨٢ رغم ارتفاع نسبة السكان الى ١٧ في المائة(٢).

٢- الضفة الغربية وقطاع غزة

يتعرض المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة الى جملة من التحولات الخطيرة التي تؤثر في بنيته وتعرضه الى التدهور الفعلي. وسيتم النظر هنا في ثلاث مجالات هي: اثر الاستيطان اليهودي على المجتمع الفلسطيني، وظروف العمل التي يعيشها العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل، ومستوى التعليم. فقد عمدت السلطات الاسرائيلية ضمن اطار استراتيجيتها بعيدة المدى الرامية الى تكرار عملية افراغ الارض الفلسطينية من سكانها، الى نشر المستوطنات اليهودية في مسام المجتمع الفلسطيني بهدف تحقيق تحول ديمغرافي فعلي في المناطق المحتلة. فالى جانب سياسة الدمج الاقتصادي للمناطق العربية المحتلة، عمدت السلطات الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ الى نشر المستوطنات وشق الطرق وجلب المستوطنين. وتشكل "خطة دروبليس" التي تم الاعلان عنها في ١٨/٥/١٩٧٩ مشروعاً استيطانياً أمده خمس سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٢) يتمثل في "رث" الضفة الغربية وقطاع غزة بالمستوطنات وتقطيعها الى مربعات مستطيلة صغيرة عبر طرق موااملات تصبح من خلالها المناطق الفلسطينية الاهلة بالسكان أشبه بكانتونات محاصرة(٣).

(١) Mari, Dhahir, Facts "levels in the Development of Arab Education in Israel", University of Haifa, 1976, in Zureik, op.cit, p.102.

(٢) صحيفة دافار الاسرائيلية ١٨/١١/١٩٨٢.

(٣) الصحف الاسرائيلية، هآرتس ودافار في ١٧، ٢٠/٥/١٩٧٩.
- يشير التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم 8/39/233 بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٤ الى المستوطنات الاسرائيلية التي تم انشاؤها من ١٩٦٧ الى ١٩٨٣.

فالخطوة المنطقية التي تلي مصادرة الارض واقامة المستوطنات ونقل مجموعات يهودية للاقامة فيها (يقدر عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو ٢٠ ألفا باستثناء القدس، (مع القدس يقدر عددهم بنحو ٩٠ ألفا) هي تهيئة الظروف لافراغ الارض الفلسطينية من سكانها الاصليين واسكان عدد تقدره المصادر الاسرائيلية بنحو ١٠٠ الف نسمة في غضون خمس سنوات.

أما بالنسبة لأوضاع العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل فتشير كافة التقارير الى ما يتعرضون له من استغلال وتمييز عنصري ينعكس مباشرة على أوضاعهم المعيشية وحالتهم الاجتماعية. وقد اعترف يارما ميتشيل، سكرتير الهستدروت بالوكالة بذلك قائلاً: يخضع العامل العربي للاستغلال لأن رؤساءه لا يعطونه الاجر المتفق عليه كما ان المبالغ التي تستقطع من أجره والتي تصل احيانا الى نسبة ٤٠ في المائة من أجره الاساسي لا ترد اليه على شكل اجازة سنوية او مخصصات عائلية او راتب تقاعدي او غير ذلك كما يحدث بالنسبة للعامل الاسرائيلي(١). فاجرة العامل العربي اقل من اجرة العامل اليهودي الذي يقوم بنفس العمل، وهو لا يتمتع بعطلة اسبوعية او سنوية ولا يتمتع بالضمان الاجتماعي كما انه يتحمل نفقات ذهابه وايابه من والى اسرائيل.

وتنتشر في اسرائيل ظاهرة اسواق العمل حيث يتم تشغيل معظم العمال الفلسطينيين من خلالها. وأكبر هذه الاسواق هو السوق الموجود في حيفا والذي يطلق عليه اسم «سوق الرقيق»، كما يوجد سوق آخر في رمات غان قرب تل ابيب. وقد احيطت هذه الاسواق بالاسلاك الشائكة واكياس الرمل ولا يسمح للعمال بمغادرتها الا بصحبة مستأجريهم(٢).

The Israeli Statistical Guide, vol. 7, 2nd edition, 1977 (Periodical^(١) for the occupied territories).

Shahak, I., "Autonomy, Settlement and Poverty", a lecture given in ^(٢) Paris on 18 December 1978.

وقد جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية ان نحو ٢٠ في المائة من العمال العرب الذين تستخدمهم اسرائيل هم من الاطفال. وقد افاد اسرائيل شاحاك بأنه شاهد بعينه في اسواق العمل اطفالا يتراوح اعمارهم بين ٨-١٥ عاما(١).

كذلك يتعرض المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة الى تدهور المستوى التعليمي فيه نتيجة للسياسات الاسرائيلية التي تعتمد باستمرار الى اغلاق المدارس والجامعات. فمنذ عام ١٩٧٦ تم تعطيل ٣٢ مدرسة لفترات مختلفة، كما تم تعطيل جامعة بير زيت سبع مرات. وخلال الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ تم اغلاق جامعة بير زيت لثلاثة أشهر وجامعة بيت لحم حتى اشعار آخر وجامعة النجاح لاثني عشر يوما. ويتعرض القطاع التعليمي الفلسطيني لسلسلة من الاجراءات منها:

١- الاعتقال المتكرر للطلاب.

٢- النقص في عدد الاساتذة نتيجة عدم سماح السلطات الاسرائيلية لاجراء عقود مع اساتذة خارجيين.

٣- فرض القيود على استيراد الكتب والمواد المرجعية - ولدى السلطات الاسرائيلية قائمة سوداء بألفي كتاب حظرت دخولها الى المناطق العربية رغم ان من بينها كتب مترجمة عن العبرية(٢).

(١) Report of ILO, 1979. The Status of Arab Workers in the Occupied Territories".

(٢) Newsweek, 5 April 1982.

الفصل السادس

المؤسسات والنشاطات في اطار منظمة التحرير الفلسطينية

خلفية عامة

لقد بدأ الشعب الفلسطيني بممارسة نشاطه السياسي منذ عشرينات القرن الحالي حين تشكلت في فلسطين العديد من الاحزاب التي انبثقت عن مؤتمراتها لجنة تنفيذية.

غير ان تلك اللجنة التنفيذية والاحزاب التي تشكلت منها ما لبثت ان انهارت امام التطورات الخطيرة التي جابهت الشعب الفلسطيني. بيد أنه انبثقت في الثلاثينات حركة سياسية اكثر وعيا ونضجا، مترافقة مع وعي جماهيري عارم. واستطاع الشعب الفلسطيني ان يشكل ادواته السياسية التي تمثلت في عدد من الاحزاب والجمعيات والنقابات، وتم تشكيل اللجنة العربية العليا في عام ١٩٣٦.

لقد قامت ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية العربية ضمن أجواء نهوض جماهيري تجاوز الاطر السياسية الموجودة، وتم توجيه النضال ليس ضد الحركة الصهيونية فحسب، وانما ضد بريطانيا التي أخذ الشعب يدرك مدى خطورة سياستها القائمة على اجراء ابدال سكاني في فلسطين تكون حصيلته تحقيق غلبة سكانية يهودية على حساب سكان البلاد الاصليين من الفلسطينيين العرب.

وكانت النتائج التي انتهت اليها ثورة عام ١٩٣٦-١٩٣٩ وخيمة حيث قامت بريطانيا بمحاصرة المقاتلين الفلسطينيين وتشتيت القيادات السياسية والعسكرية للشعب الفلسطيني الذي ما لبث ان خرج من هذه المحنة بدون قيادة سياسية.

وقد استطاع الشعب الفلسطيني في بداية الأربعينات ان يلتقط انفاسه ويستجمع قواه حيث ما لبثت ان انبثقت مجددا العديد من الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وتشكلت الهيئة العربية العليا كقيادة سياسية.

ثم جاء قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ ليكون بمثابة اعتراف رسمي بالقيادة السياسية الفلسطينية من حيث التوصية بانشاء دولتين في فلسطين احدهما يهودية والاخرى عربية رغم ما مثله ذلك القرار من اجحاف بحق الشعب الفلسطيني من حيث ان غالبية الارض التي خصمت للدولة اليهودية كانت ملكا للسكان العرب الذين شكلوا اغلبيّة ساحقة في المنطقة المخصصة للدولة العربية وعددا يكاد يكون موازيا لعدد اليهود في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية(*) .

غير أن ما آلت اليه التطورات ما لبث أن أدى الى انهيار كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. وتحتم على الشعب الفلسطيني العربي ان يبدأ من جديد، ومن خارج أرضه في هذه المرة. واحتدمت الساحة الفلسطينية منذ الخمسينات بالكثير من التفاعلات والارهاصات وتبلورت على شكل عدد كبير من المنظمات الصغيرة المعبرة عن اصرار الشعب الفلسطيني على تعبئة طاقاته وتوحيد قواه من أجل استرداد حقه في وطنه الذي تم تشريده منه. وظهر الى الوجود أكبر اتحادين فلسطينيين، وهما: الاتحاد العام لطبة فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين اضافة

(*) كان من شأن عدد السكان العرب في الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم ان يكون متفوقا على عدد اليهود فيها، وذلك بعد احتساب القبائل البدوية المستقرة فوق الارض فعليا:

يهود	عرب	
٤٩٩ ٠٠٠	٥٠٩ ٧٨٠	الدولة اليهودية
١٠ ٠٠٠	٧٤٧ ٠٠٠	الدولة العربية

للمزيد من التفاصيل راجع نص قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة المرقم ١٨١ والمؤرخ في ١٩٤٧/١١/٢٩ - الدورة ٢ وكذلك: From Haven to Conquest, op. cit., p. 677.

الى منظمة فتح التي تعتبر كبرى التنظيمات السياسية الفلسطينية. وفي اواسط الستينات، ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية الى الوجود لتقود منذ ذلك الحين النضال الفلسطيني في ظروف وأوضاع أشد معوبة وضمن اطار دولي في غاية التعقيد.

ومن الملاحظ ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تنشأ في الاساس كتنظيم فوقي، وانما جاء تشكيلها تلبية لما احتدم في الساحة الفلسطينية من تفاعلات واختمارات منذ عام ١٩٤٨، بعد ان انهارت كل مؤسسات الشعب الفلسطيني وتم تشرده من وطنه، وتقلصت قضية الشعب الفلسطيني في المجالات الدولية والامم المتحدة بشكل خاص الى «مشكلة لاجئين» تسعى الاطراف الدولية الى حلها عن طريق استيعاب وتوطين الفلسطينيين في مناطق مختلفة من المنطقة العربية وخارجها.

وقد جاء النهوض الفلسطيني الجديد ضمن أجواء تصاعد فيها النضال على الصعيد العالمي ضد الاستعمار والامبريالية، ونالت العديد من الدول في آسيا وافريقيا استقلالها، وازدادت صوة الشعوب المغلوبة على أمرها، وتبلورت حقوق الانسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها على شكل مواثيق دولية اعترفت بالكفاح المسلح وسيلة لنيل الشعوب حقها في الحرية والاستقلال والسيادة.

وكان من الطبيعي أن يؤدي الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها الذي تم تبنيه في ميثاق الامم المتحدة (مادة ١، ٥٥، ٧٣، ٧٦) الى تحديد الشخصية القانونية التي ينطبق عليها هذا الحق، حيث أوصت الجمعية العامة بقرارها المرقم ٥٤٥ (لجنة حقوق الانسان) بادراج الفقرة التي تنص على ان حق الشعوب في تقرير مصيرها انما يتضمن «حق السيادة التامة على شرواتها الطبيعية ومواردها، ولا يمكن بأي حال من الاحوال تجرييد الشعب من وسائل معيشته على أساس أي حق يمكن ان تدعيه دول اخرى».

فالفلسطينيون كشعب لهم كامل الحق في تقرير مصيرهم، حيث أنهم حرموا شأن بقية

الشعوب التي كانت رازحة تحت الانتداب من ممارسة هذا الحق طيلة الفترة التي خضعوا فيها للانتداب. كما ان لهم الحق في العمل على استعادة حقوقهم بكافة الوسائل، خاصة وان شعوبا كثيرة أخرى قد ارمت هذا الحق الثابت واستطاعت ان تنال استقلالها، في الوقت الذي طرد فيه الشعب الفلسطيني من وطنه وسلب من موارده وشرواته ومختلف مقومات حياته الاجتماعية والاقتصادية.

الظروف التي مهت لقيام منظمة التحرير الفلسطينية

أدت نكبة عام ١٩٤٨، بالإضافة الى طرد وتشتت الشعب الفلسطيني، الى القضاء على الادوات السياسية التي قادت هذا الشعب طوال الفترة السابقة. وتولت الجامعة العربية خلال الخمسة عشر عاما التالية للنكبة (١٩٤٩-١٩٦٤) ولا سيما من خلال الجهود التي بذلتها البلدان المضيفة، مسؤولية تمثيل المصالح السياسية للشعب الفلسطيني. وفي نفس الوقت تولت وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا) المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

وكانت هذه السنوات الخمس عشرة حافلة بالتغيرات الاقليمية والدولية التي ساعدت، الى جانب العوامل الفلسطينية المحلية، على بعث حركة التحرير الوطني الفلسطيني(١). فقد آمن الشعب الفلسطيني بأنه يخوض كفاحا تحريريا من أجل اثبات حقه في تقرير مصيره. وبالتالي فإن له كل الحق في أن يشكل بنفسه، أحزابه وتنظيماته وأجهزته الاخرى التي تمكنه من القيام بهذا الكفاح التحرري.

ولقد أسهمت جملة من العوامل، في بعث الحركة الوطنية الفلسطينية منها:

(١) تستخدم عبارة حركة التحرير الوطني الفلسطيني هذا بمعنى عام للإشارة الى الحركة بأكملها لا الى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وهي اكبر المنظمات الفلسطينية.

١- تصاعد النضال على الصعيد العالمي ضد الاستعمار، وتمكن عدد كبير من المستعمرات في آسيا وأفريقيا من الحصول على استقلالها وتشكيل حكوماتها الوطنية. كما حصلت دول عربية عديدة أيضا على استقلالها في نفس التوقيت.

لذلك كان الفلسطينيون يرون أن القوى التي ساندت قيام دولة إسرائيل، هي قوى يمكن هزيمتها. وكان لنجاح حرب التحرير الوطنية في الجزائر أثر خاص في تثبيت تلك الرؤية الفلسطينية.

٢- تزايد نشاط الحركة القومية العربية أدى إلى تقوية الاعتزاز بالوطن والتمرد على التبعية. وكانت القضية الفلسطينية هي المحور الذي كانت تدور حوله كافة التحركات السياسية في الشرق الأوسط.

٣- كانت حرب ١٩٥٦ بين العرب وإسرائيل، هي التجربة الأولى للمواجهة المباشرة بين الفلسطينيين وبين الدولة اليهودية. حيث اشترك الفلسطينيون في المعارك التي دارت في منطقة قناة السويس، كما قادوا المقاومة السرية ضد سلطات الاحتلال في قطاع غزة.

٤- عززت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي حددت إطار الواقع الفلسطيني خلال تلك السنوات إيمان الوطنيين الفلسطينيين بضرورة التمدد للظلم الذي حاق بهم.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

كان الاقتناع السائد بين التشكيلات الوطنية الفلسطينية في أواخر الخمسينات يؤيد بشدة فكرة القومية العربية. وقد رأت هذه التشكيلات أنه يمكن أن يكون للفلسطينيين دور في "تحرير فلسطين" باعتباره جزءا من المجهود العربي الموحد. كما

رأت جميع هذه التشكيلات أنه يجب أن يكون للفلسطينيين دور مميز وملحوظ في المشاركة العربية المطلوبة في الكفاح من أجل استرداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي أوائل الستينات، تم استقطاب التشكيلات السياسية الفلسطينية الجديدة في اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الاول (وهو الاتجاه العربي لتنسيق العمل الفلسطيني) الذي كان يرى الحصول على موافقة العرب على تشكيل جهاز فلسطيني رسمي يتولى مهمة تعبئة القدرات الفلسطينية في اطار استراتيجية عربية لمواجهة اسرائيل. وكانت تشكيلات وطنية عديدة داخل هذا الاتجاه ترى ضرورة تشكيل وحدات مسلحة للنضال من أجل تحقيق هدفها في التحرير. أما الاتجاه الثاني (وهو الاتجاه المستقل للعمل الفلسطيني) فكان يعتقد بضرورة القيام بمبادرة فلسطينية مستقلة لمواجهة اسرائيل. وكان هذا الاتجاه يؤمن بضرورة وضع استراتيجية لخوض "حرب شعبية" و"مقاومة مسلحة" يتولاها الوطنيون الفلسطينيون كوسيلة لتحدي الاحتلال الاسرائيلي. وبالتالي كانت الرؤية هي ضرورة قيام منظمة تمثل الشعب الفلسطيني، يكون محورها هو الكفاح المسلح. ورغم أن الحصول على اعتراف العرب بهذه المنظمة كان يعتبر أمرا أساسيا، الا أنه كان يأتي في الاهمية بعد ضرورة الاتفاق على أن يكون محور عمل المنظمة هو وحدات المقاومة المسلحة.

وبناء على الحاح الوطنيين الفلسطينيين المؤيدين للاتجاه الاول، خلى اجتماع القمة العربي الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ الى انشاء منظمة تتولى حشد امكانيات الشعب الفلسطيني. وبالتالي تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيار/مايو عام ١٩٦٤.

وضمت المنظمة بعد انشائها الاتجاهين المشار اليهما واعتمدت المبادئ الاساسية لتحرير الارض. وبالتالي اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية صفة المنبر والمظلة الذي تضم القوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك تلك القوى التي تظلع بالعمل المسلح ضد اسرائيل.

وأدى ادماج جميع القوى الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وتساعد الكفاح السياسي والمسلح ضد الاحتلال الى ظهور ديناميات جديدة للتحرير الوطني في شكل منظمات واتحادات جماهيرية تضم جميع قطاعات الشعب الفلسطيني. كما تم انشاء منظمات للخدمة الاجتماعية ومؤسسات للرعاية الاجتماعية واخرى لتوجيه الانتاج. وأخذت منظمة التحرير الفلسطينية تتحول بسرعة من مجرد منظمة تعبر عن آمال الشعب الفلسطيني الى منظمة تعمل على تحرير الوطن المحتل وتتجسد فيها بصورة قوية آماني وآمال هذا الشعب. وعلى الصعيد الداخلي، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتحول تدريجيا من مجرد مظلة للقوى السياسية، الى منظمة تتولى فيها هذه القوى تدريجيا دورا أكبر في ادارة الاعمال اليومية في اطار مختلف هياكل القيادة وذلك من خلال ترتيبات متعددة الاطراف. ومن ثم، اخذت المنظمة تدريجيا طابع الجبهة الوطنية الموحدة. واعلنت منظمة التحرير الفلسطينية انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتلقت أول اعتراف بهذه الصفة من جانب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣.

وتوالى الاعترافات القانونية بالمنظمة من جانب دول العالم (١١٧ دولة حتى عام ١٩٨٣)، ومن جانب العديد من المنظمات الدولية والاقليمية. وتتوج وضعها الدولي بموجب القرار رقم ٣٣٣٧ (د-٢٩) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، الذي منحها صفة المراقب في دورات الجمعية العامة، وأقر حقها في الاشتراك بنفس الصفة في سائر المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد تحت رعاية أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. كما حصلت على حق حضور اجتماعات مجلس الأمن عند مناقشة المسائل ذات الصلة بالوضع في الشرق الاوسط. ثم أصبحت عضوا كاملا العضوية في جامعة الدول العربية، وفي حركة عدم الانحياز، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي، وفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة.

وقد جاء الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل

الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، تأكيداً لما يلي:

١- ان الشعب الفلسطيني يشكل وحدة سياسية، بغض النظر عن وضع التشتت والتمزق والاحتلال.

٢- انه يعتبر شخص من أشخاص القانون الدولي، يحق له أن يقرر مصيره بنفسه، على اعتبار أنه شعب له كيانه الخاص. وذلك، انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة الذي أقر حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في الثورة وفي اللجوء الى الكفاح المسلح لانتزاع حقوقها.

٣- ان لهذا الشعب، الحق في تشكيل جهاز سياسي موحد خاص به، يقوم بتمثيله ويقود كفاحه من أجل استعادة حقوقه الوطنية والسياسية والانسانية.

٤- ان منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي لهذا الشعب الفلسطيني لانها تستمد صفتها التمثيلية من واقع الاجماع السياسي والاجتماعي الواسع بين صفوف الفلسطينيين.

٥- ان منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد المعترف به دولياً، هي الطرف الوحيد الذي يحق له التحدث باسم الشعب الفلسطيني، والتفاوض نيابة عنه، وتمثيل مصالحه، وحماية حقوقه بكافة الوسائل.

ولعل نتائج انتخابات المجالس البلدية التي تمت في الاراضي المحتلة عام ١٩٧٦، هي أبلى دليل على تلك الحقيقة، حيث حصلت القوى التي تنادى بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على الاغلبية الساحقة في الانتخابات.

اطار عمل المنظمة وهيكلها التنظيمي

ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة بالمعنى الضيق للكلمة، بل هي اوسع من ذلك بكثير. انها اقرب الى حكومة كاملة بكل مؤسساتها وأجهزتها ومقوماتها. كما أن نشاطاتها، بمفتها قائدا لنضال الشعب الفلسطيني لا تقتصر على الشؤون السياسية والعسكرية فقط، بل أنها تقوم من خلال مؤسساتها وأجهزتها وهيئاتها الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، بنشاطات اجتماعية واقتصادية وثقافية واسعة، تتضح بصماتها على مجمل حياة الشعب الفلسطيني، لتشمل مختلف المجالات والقطاعات، محققة بذلك ادماجا شبه كامل للشعب الفلسطيني المبعثر في مختلف مناطق الشتات.

فمنظمة التحرير لها هيكل رسمي وتسلسل قيادي وتقسيم للأعمال المتعلقة بالاعلان عن سياساتها وادارة أعمالها. وهي الى جانب ذلك تشكل اطارا لتوحيد وتطوير التفاعل القائم بين مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني. (انظر شكل ١).

فالى جانب المؤسسات الرسمية للمنظمة هناك مؤسسات شبه رسمية معترف بها، وهي مسؤولة عن الانشطة والخدمات التي تقوم بها القطاعات المختلفة للشعب الفلسطيني، وغالبا ما تكون لهذه المؤسسات اساليبها التنظيمية المستقلة، وهي ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني.

كما أن هناك العديد من الهيئات والمؤسسات غير الرسمية التي تنتسب لمنظمة التحرير الفلسطينية وتتعاون معها وتتلقى الدعم منها. وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤسسات والهيئات:

(١) الهيئات الرسمية

هناك الى جانب الهيئات السياسية والعسكرية التي تشكل منظمة التحرير

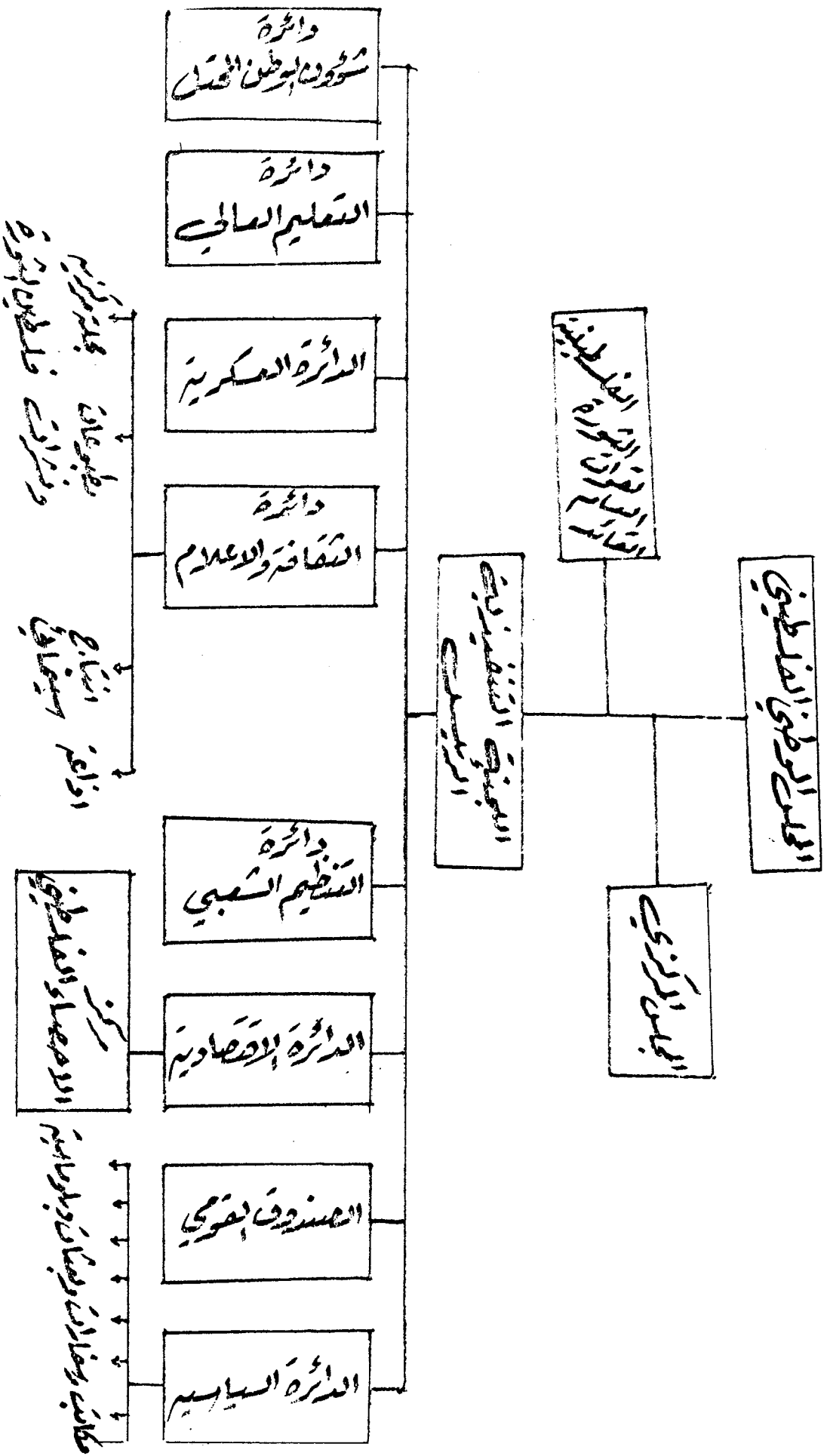
الفلسطينية، هيئات رسمية معنية بصورة مباشرة بالنشاطات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وهي:

١- دوائر الشؤون الاقتصادية والمنظمات الجماهيرية والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية والشؤون السياسية والشؤون العسكرية: وهذه الدوائر تنبثق عن اللجنة التنفيذية بعد انتخابها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني. وهي وحدات تنظيمية رئيسية تماثل إلى حد بعيد في مهامها ونطاق مسؤولياتها الدوائر الوزارية في أية دولة.

٢- المجالس العليا: وهذه تشكلت لغرض تنسيق مهام الدوائر المختلفة والهيئات التابعة لها. وقد جرت العادة على انتخاب عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لرئاسة مجلس أعلى وقد يضم عضويته أيضا عددا آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية-عامة يتكون من رؤساء الدوائر المعنية، إضافة إلى عدد من أعضاء منظمة التحرير الأكفاء والشخصيات المرموقة. لكن هذا الإجراء ليس عاما. فالمجالس العليا تضع التوصيات أو السياسات أو المخططات للدوائر المختلفة وللجنة التنفيذية. ويعتبر المجلس الأعلى للتعليم والثقافة والعلوم، الذي تضم عضويته أربعة على الأقل من أعضاء اللجنة التنفيذية إضافة إلى عدد من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية والشخصيات الفلسطينية البارزة، مثالا على ذلك. وتنص أحكام الميثاق الوطني حاليا على إقامة سبعة مجالس عليا تشمل التعليم والثقافة والعلوم، والأعلام، والتخطيط، والشؤون الاجتماعية، والأراضي المحتلة، والمنظمات الجماهيرية، والشباب والرياضة.

(ب) المنظمات الشبه رسمية

تعمل هذه المنظمات ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية. فهي ليست جزءا من الجهاز الرسمي للمنظمة ولكنها تشكل جزءا من الإطار العام لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أنها تقوم بالعديد من الأنشطة وتقدم العديد من الخدمات للشعب الفلسطيني.



وهناك عشر منظمات شبه رسمية تتعامل مع مختلف القطاعات الفلسطينية، وهي:

سنة التأسيس	
١٩٥٩	١- الاتحاد العام لطلبة فلسطين
١٩٦٣	٢- الاتحاد العام لعمال فلسطين
١٩٦٨	٣- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
١٩٦٩	٤- الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين
١٩٧٢	٥- الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين
١٩٧٢	٦- الاتحاد العام للمحامين الفلسطينيين
١٩٧٣	٧- الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين
١٩٧٧	٨- الاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين
١٩٧٩	٩- الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين
١٩٨٠	١٠- الاتحاد العام للمزارعين الفلسطينيين

(ج) الهيئات غير الرسمية

هناك عدد من المنظمات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية وتستمد

الدعم المالي وهي:

التسلسل	المنظمة	السنة	المهام	ملاحظات
١-	مؤسسة الشؤون الاجتماعية	١٩٦٨	الرعاية الاجتماعية والتدريب المهني والعناية بالطفل ومساعدة عوائل الشهداء وأسرى الحرب والمعتقلين.	لها فروع في عدة دول عربية.
٢-	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	١٩٦٩	الرعاية الصحية والطبية، إدارة المستشفيات، الرعاية الاجتماعية للأيتام والعوائل الفقيرة.	لها فروع ومرافق طبية في العديد من البلدان العربية وغير العربية.
٣-	معمل شهداء أبناء فلسطين صامد	١٩٧٠	اجتماعية، اقتصادية يوفر التدريب والوظائف.	له فروع ومرافق في العديد من البلدان العربية وغير العربية.
٤-	التعاونيات	١٩٧٥	مشروع تجاري جماعي خدمة ذاتية ضد التضخم.	له فروع في مختلف المناطق اللبنانية
٥-	اللجنة العلمية	١٩٦٩	الابحاث العلمية	
٦-	مركز التخطيط		الدراسات والبحوث	
٧-	مركز الابحاث	١٩٦٥	اصدار الكتب والدوريات والنشرات	

الفصل السابع

تلخيص

أولاً: الخلافة التاريخية

تعرض الشعب العربي الفلسطيني منذ النصف الثاني من القرن الماضي الى سلسلة متصلة الحلقات من الأفعال وردود الأفعال، التي كانت تهدف كلها الى الاعتداء على مقدراته وتدمير مؤسساته وبنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والمتتبع لأحداث التاريخ خلال تلك الحقبة من الزمن، لا يسهه سوى ان يقف امام وقائع وأحداث معينة، ربما اذا نظرنا الى أي منها بمعزل عن غيرها، فانها لا تعطي كثيراً من الدلالات. ولكن، اذا ما تم الربط بينها. فان معالم صورة غريبة تبدأ في الظهور، لاكبر نكبة يمكن ان يتعرض لها شعب من الشعوب في التاريخ الحديث. ويمكن اجمال ذلك فيما يلي:

١- منذ العام ١٨٨٠ أظهرت انجلترا اهتماما واضحا بأحوال اليهود المشتتين في العالم، والذين يعانون من كراهية مجتمعاتهم لهم. وطلب رئيس وزرائها من القناصل البريطانيين في العالم ان يمدوا العون لليهود وان يشفوا عليهم الحماية والرعاية.

٢- بعد ذلك بعام واحد، أي في العام ١٨٨١ أغتيل القيصر الكسندر الثاني، وبدأت تظهر في منطقة اوروبا الشرقية حملات ضمة ضد اليهود دفعت الكثير منهم الى الهجرة.

٣- ثم في العام ١٨٨٢، احتلت بريطانيا مصر لتأمين مستعمراتها في الهند عن طريق التحكم في قناة السويس، وبذلك تواجبت القوات البريطانية في دولة لها حدود مشتركة مع فلسطين.

٤- قام تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية باصدار كتاب في عام ١٨٩٦ يحمل عنوان «الدولة اليهودية» ربط فيه بين ضرورة قيام دولة لليهود، وبين المشاعر المعادية للسامية والمذابح الموجودة في اوروبا الشرقية ضد اليهود. وفي العام التالي، أي ١٨٩٧ أوضح المؤتمر الصهيوني الاول في مدينة بازل بأن هدف الحركة الصهيونية هو انشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون الدولي. وفسر هرتزل نفسه ذلك القرار بقوله «لقد ولدت الدولة اليهودية في بازل»(١).

٥- صدر وعد بلغور في العام ١٩١٧، وكانت القوات البريطانية في طريقها الى احتلال فلسطين فعلا. وتم الاحتلال بعد أقل من شهر من صدور الوعد الذي لم يتم الاعلان عنه الا في العام ١٩٢٠.

٦- بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ظهرت عصبة الامم الى الوجود كنتيجة لمؤتمر فرساي، وظهر معها نظام الانتخاب الذي يحدد اسلوب التعامل مع المستعمرات التابعة للدول التي هزمت في الحرب وتقرر في العام ١٩٢٢ ان تكون بريطانيا هي الدولة المنتدبة على فلسطين. وتم ارفاق وعد بلغور الذي صدر في العام ١٩١٧ بمك الانتخاب الذي صدر بعده بخمس سنوات تقريبا.

٧- يعني ذلك ان الصهيونية(٢) قد نجحت في اضاء صفة قانونية لاحقة (في مك الانتخاب) على تصرف سياسي سابق (وعد بلغور)، لم يكن يستند أصلا حين اصدريته بريطانيا

(١) الدراسة التي اعدتها لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حول «منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، الجزء الاول ١٩١٧-١٩٤٧»، مرجع رقم 1.19.78.A، صفحة ١٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول دور الحركة الصهيونية في صياغة وعد بلغور ومك الانتخاب يرجع الى المرجع السابق، صفحات ١٤-١٥، ٢٩-٣٣.

في العام ١٩١٧ على أي سند من حق او شرعية. وجاءت نصوص مك الانتداب سواء في الديباجة او في مواده الثمانية والعشرين، كما لو انها خطة عمل أنيط تنفيذها بالدولة المنتدبة لتزرع على ارض فلسطين شعبا اخر وتخلق له وطنا قوميا.

ولم تتضمن المواد الثمانية والعشرين من مك الانتداب اية بنود لتخدم المصالح الفلسطينية على غرار اعترافها بالوكالة اليهودية ومنحها مركزا رسميا، بل انها حتى لم تشر الى الشعب العربي الفلسطيني سوى باشارات غامضة حين تحدثت عن «الطوائف غير اليهودية»، رغم ان تعداد العرب كان يشكل تسعة اعشار عدد السكان في ذلك الوقت وكانوا يمتلكون ٩٧ في المائة من الارض. ان الاشارة الى عرب فلسطين سواء من مسلمين ومسيحيين بعبارة «الطوائف غير اليهودية»، هو تماما مثل الاشارة الى اية أغلبية ساحقة في أي دولة بأنهم «غير القلة»، او الاشارة مثلا الى الشعب البريطاني بأنه «الطوائف غير القارية في اوروبا» (١).

وبدأت تتوالى فصول اكبر مأساة مقننة في العصر الحديث. ويكفي ان نشير الى التحولات الديموغرافية والقدرات الاقتصادية التي حدثت في فلسطين خلال الفترة من العام ١٩٢٢ حتى نهاية العام ١٩٤٦، أي خلال ربع قرن فقط من الانتداب البريطاني، وتحت مظلة عصبة الامم، لنعلم حجم هذه المأساة البشرية.

	١٩٢٢	١٩٤٦	نسبة الزيادة (٢)
عدد السكان	٧٥٠.٠٠٠	١.٨٥٠.٠٠٠	٢٥٠ %
عدد السكان اليهود	٨٤.٠٠٠	٦٠٨.٠٠٠	٧٢٥ %
الاراضي المملوكة لليهود	٦٥٠.٠٠٠ دونم	١.٦٣٥.٠٠٠ دونم	٢٥٠ %

(١) Stein, Leonard. The Balfour Declaration. (New York, Simon and Schuster, 1961) p. 178.

(٢) Palestine, Government of. A Survey of Palestine, Supplement, (Jerusalem, 1947), p. 10.

لقد أدى اتساع الهجرة اليهودية الى فلسطين، بالإضافة الى الاسلوب الذي اتبعته بريطانيا خلال فترة انتدابها، أدى كل ذلك الى تعميق وتوسيع الفوارق بين مختلف فئات المجتمع؛ الفوارق بين العرب واليهود، الفوارق بين الحضر والريف، الفوارق بين مراكز السلطة التقليدية وبين مراكز السلطة المستحدثة التي قامت وظهرت منذ الانتداب، الفوارق بين البورجوازية الاقطاعية التي تقوم على ملكية الارض، وبين البورجوازية التجارية والصناعية التي وجدت في المدن. وبدأ النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني يتعرض للتخلخل والاهتزاز من داخله.

ثانياً: التفتت السياسي

أمغرت حرب ١٩٤٨ وما أعقبها من اجبار جزء كبير من الشعب الفلسطيني على النزوح عن وطنه، أمغرت عن تمزق المجتمع الفلسطيني وتشتته في البلدان المجاورة ليعيش الفلسطيني كلاجئ في مخيم، ويعتمد في استمرار حياته على ما يقدم اليه من مساعدات عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

وبدأ الضياع السياسي للشعب الفلسطيني. فالارض ابتلعت، والسلطة تاهت، ولم يعد باقيا من سمات الدولة سوى شعب ممزق مشتت في مخيمات تناشرت في الدول المجاورة.

لقد كان من المفروض ان صفة اللاجئين التي اضيفت على المواطن الفلسطيني بعد نزوح عام ١٩٤٨ انما هي ترتيب مؤقت ريثما يمكن تبصير المجتمع الدولي بحقائق المسألة فيتخذ الاجراءات الكفيلة باعادة الحقوق الى اصحابها وعودة النازحين الى ديارهم او تعويض من لا يرغب منهم في العودة.

وكان المجتمع الدولي هو الامل الوحيد الباقي لاحتواء المأساة، بعد ان عجز الخيار العسكري عن حسم الامر. ولكن ما كان ينظر اليه باعتباره ترتيب مؤقت، استمر حتى الان لاكثر من ٣٥ عاما. والارض التي ابتلعت عام ١٩٤٨ تضاعفت مرات ومرات في عام ١٩٦٧ وأمكن لاسرائيل ان تحتل كل فلسطين، بل وان تدخل جيوشها الى اراضي أقوى دولتين مجاورتين. ولم يعد هناك شيء يخيف اسرائيل أو يقف ضد اهدافها.

لقد رفضت اسرائيل باصرار منذ البداية تنفيذ قرارات الامم المتحدة في شأن عودة اللاجئين او تعويضهم، وفي شأن ضرورة احترام الاوضاع السكانية وحقوق المواطنين وعدم المساس بالهوية العربية الفلسطينية في الاراضي المحتلة. رفضت اسرائيل مئات القرارات الصادرة عن الامم المتحدة وعن وكالاتها وهيئاتها، على الرغم من ان السماح لاسرائيل بالانضمام الى عضوية المنظمة الدولية في العام ١٩٤٩ قد بني على اساس اعلانها الالتزام بميثاق الامم المتحدة وقيامها -بنية خالصة- بقبول وتنفيذ كل ما تصدره من قرارات وتوصيات.

وعاش الشعب الفلسطيني في الشتات في ظل ظروف مختلفة ومتباينة ليست من صنع يديه، بل ولا يستطيع التحكم فيها او توجيهها لما فيه مصلحته. ولم يعد المجتمع الفلسطيني الصغير في أي جزء من الشتات بقادر على ان يمارس سلطته على نفسه، بل تحددت حركته داخل هياكل قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية متباينة، تختلف من بلد مضيف الى بلد اخر. حتى الفلسطينيين الذين لم ينزحوا عن وطنهم والذين ظلوا يعيشون فوق نفس الارض، اصبحوا غرباء فيها، وخضعوا للكثير من التصرفات التعسفية والاجراءات القمعية.

يعني ذلك ان الظروف السياسية للشعب الفلسطيني في الشتات قد اصبحت عرضة للكثير من التقلبات حسب المناخ السائد والارضاخ القائمة. وبالتالي فقد تلاشى الاستقرار طالما تتغير وتتبدل القوانين واللوائح الادارية التي يعاملون بها، والتي لا يملكون أي دور في اقرارها او تعديلها او الغائها.

ثالثا: التفتت الاقتصادي

لقد تمخضت سياسة الابدال السكاني التي اعتمدها بريطانيا ومعها الحركة الصهيونية عن اجبار جزء كبير من الشعب الفلسطيني على النزوح عن وطنه في العام ١٩٤٨، مخلفا وراءه أداة انتاجه الاولى وهي الارض. وكانت الارض والثروات الاخرى التي اجبر اصحابها على الهروب منها وتركها تشكل اهم ركيزة اقتصادية قامت عليها الدولة اليهودية في ايار/مايو من العام ١٩٤٨.

وبدأت سلسلة محكمة الحلقات من التصرفات والاجراءات التي تهدف كلها الى افراغ الارض العربية من سكانها الامارين. فصادرت الاراضي المملوكة للعرب، وضربت الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وكشفت من بناء المستوطنات، وعملت بكل الوسائل على اغراء وتشجيع يهود العالم للهجرة الى فلسطين. كل ذلك بهدف خلق امر واقع جديد تتوه معه الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني.

لقد ارادت الدولة اليهودية، ان يتطابق تماما منطوق اسمها مع واقع حياتها. أي ان تكون اليهودية هي لون الدولة وشكلها، فكرا وعقيدة وسياسة واسلوب حياة.

لذلك ربطت اقتصاديات الارض المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، بهدف تحجيم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وطمس معالم استقلاليتة، كي يصبح اقتصادا تابعا بالكامل للاقتصاد الاسرائيلي. ووضعت العملة العربية تحت رحمة السوق الاسرائيلي، بكل ما

يترتب على ذلك من تهديدات تمس الاستقرار الاسري والنفسي للعمال العرب، تبعاً لاحتمالات الاستغناء عنهم في أي وقت. فاسرائيل لن تتورع عن «تسييس» سوق العمالة لديها وعدم تركه لعوامل العرض والطلب، اذا ما وجدت في أي مرحلة من المراحل، ان ممارسة الضغوط النفسية على العمال العرب وتهديدهم في قوتهم ومعاشهم يمكن ان يخدم أغراضها.

رابعاً: التفتت الاجتماعي

من كل العوامل السابقة، فقد تأثر الهيكل الاجتماعي للشعب الفلسطيني تأثراً جذرياً، وأصبح يعاني أشد المعاناة من ظواهر وسمات مشتركة يمكن اجمالها فيما يلي:

(أ) الاقتلاع من الجذور

حيث تعرضت الجماعات الفلسطينية بما في ذلك من ظلوا يعيشون داخل الحدود التاريخية لفلسطين، الى عمليات طرد مستمرة وانتقالات قسرية أثناء حرب ١٩٤٨ وبعدها. وغرس الفلسطينيون داخل هياكل جديدة لها اطرها الخاصة بها. وبذلك خضع التراث الفلسطيني وقيمه الاجتماعية، الى عوامل وقيم وديناميكيات غير فلسطينية.

(ب) انعدام الجنسية

تحول الفلسطينيون الى جماعات مشتتة تعيش في ظل تشريعات أخرى. وصارت الهوية القومية للفلسطينيين تخضع لقوانين وضعية غير فلسطينية.

(ج) التشرد المستمر

تحول الفلسطينيون في اماكن لجوئهم الى رصيد للقوى العاملة. كما ان المظاهر العسكرية للصراع العربي الاسرائيلي وما انبثق عنه من عدم استقرار في الظروف السياسية والاقتصادية أدى ايضا الى استمرار حالة التشرد بل وزيادة حدتها في بعض الاوقات وبالتالي استمرار الهجرات الجبرية وحركات الانتقال القسرية.

(د) وضع الاقلية

تحول الفلسطينيون اينما كانوا ومهما بلغ عددهم الى العيش في وضع الاقلية. وحتى بالنسبة لهؤلاء الذين ظلوا يعيشون داخل الاراضي المحتلة، ورغم ان عددهم يفوق عدد اليهود الذين يعيشون داخل تلك الاراضي، الا ان عوامل الحكم العسكري والاحتلال والتبعية الاقتصادية، قد افرغت الكثرة العددية من مضمونها وسلبتها قوة تأثيرها بما جعل الفلسطينيين يعيشون كما لو انهم اقلية في بلادهم.

وبالرغم من ان اقصى الاثار السلبية لحالة الاقلية هو عدم المشاركة في صنع القرار وعدم القدرة على ممارسة النفوذ والتأثير، فان اهم الاثار الايجابية لهذه الحالة الاجتماعية كان هو بروز الشخصية الفلسطينية من جديد لتتفرغ على تلك المجتمعات والتقاليد. فضلا عن عوامل المعاناة المشتركة والامال المشتركة.

خامسا: التلاحم الفلسطيني وتأکید الهوية الفلسطينية

رغم كل المعاناة التي عاشها ويعيشها الشعب الفلسطيني منذ بداية القرن الحالي، وما يرتكب في حقه بهدف تشتيته وطمس معالم شخصيته، فقد تلاحم الشعب الفلسطيني من جديد، عبر المسافات والحدود التي تفصل بين الجماعات الفلسطينية التي تعيش في المنفى والشتات. وتأكدت مرة اخرى الهوية الوطنية والقومية لشعب اريد له ان يذوب في مجتمعات اخرى حتى لا تقوم له قائمة. وقد تضافرت ثلاثة عوامل هامة في تأكيد هذا التلاحم.

(١) التمسك بالجزور وعدم الذوبان في البيئة الجديدة

لم تستوعب البلدان المضيفة، اللاجئين الفلسطينيين في مجتمعاتها. كما انهم هم انفسهم لم يكونوا راغبين في ان يذوبوا في البيئة الجديدة وانما تمسكوا بجزورهم وسماتهم الاجتماعية والوطنية.

(ب) دوام الهجرة وعدم الاستقرار

استمر الفلسطينيون في الهجرة من مجتمعاتهم الاصلية الى اخرى فرعية، ثم من المجتمعات الفرعية الى مجتمعات اخرى جاذبة للهجرة بسبب احتياجها الى العمالة والخبرة. وكلما رحل الفلسطينيون من موقع الى اخر، فقد كانوا يحملون دائما معهم سمات شخصيتهم الذاتية كمجتمع له صفات خاصة به تميزه عن غيره من المجتمعات او الاقليات. ومع دوام الهجرة وعدم الاستقرار، فقد قويت معالم الشخصية الفلسطينية، واشتدت عوامل الجذب والتلاحم بين افراد الشعب الفلسطيني وبرزت الهوية القومية الفلسطينية من جديد.

(ج) منظمة التحرير الفلسطينية

توج التلاحم الفلسطيني وبرزت الهوية القومية الفلسطينية من جديد، بظهور منظمة التحرير الفلسطينية كإطار شرعي معترف به دوليا، لتقود الشعب الفلسطيني وتمثله وتنوب عنه بصرف النظر عن أماكن تواجد فصائل هذا الشعب وتجمعاته. وأصبحت المنظمة هي المحفل والأداة لإعادة تشكيل الشعب الفلسطيني. وفي ظل المنظمة، تجاوز التلاحم الفلسطيني حدود المجتمع المحلي إلى المجتمع القومي، وانصهرت فيها الاهتمامات الخاصة أو الطموحات الذاتية لتبرز مكانها آمال مشتركة وتصميم واحد على وجوب إرجاع الحقوق وقيام الوطن.